بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

هذا جهد بشري، وجهد الإنساني يلازمه النقص، ويحتاج إلى التصويب والإحسان، فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن أنفسنا و من الشيطان ، وحسبنا أننا اجتهدنا.

ويقال: إذ عجزت يدك عن المكافأة فلا يعجز لسانك عن الشكر والشكر لله أولا وأخيرا.

ها نحن نتقدم بقلب شاكر لنشكر الذين غرسوا فينا شجرة العلم ورعوها لتثمر عملا صالحا.

نتقدم بتشكراتنا الخاصة إلى من لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهنا وبإرشادنا متقبلتا بصدر رحب كل استفساراتنا وتساؤلاتنا. فكانت خير الأخت وخير مؤطرتنا الأستاذة الدكتورة " نواري أحلام" .

دون أن ننسى مساهمة أستاذتنا الكرام أستاذ "موكيل عبد السلام" وأستاذ "جمال زيدان" في تقديم العون لنا وأخص بالذكر أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية وإلى جميع زملائنا.

إهـــــداء

إلى من تهتز بهما الروح و يركع لهما الفؤاد

إلى من حملتني وهنا على وهن و أغرقت فؤادي حبا وعطفا

إلى صاحبة السمات الملائكية و القلب الكبير إلى رمز التفاني والتضحية

إلى التي مهما قلت فيها لن أوفيها حقها إلى أمي الغالية

إلى الذي جد و تعب و تحمل ظلام الدنيا ليجعلني شمعة تنير الدرب

إلى من زرع بقلبي الإسلام و حب العلم

إلى الذي علمني كيف أكون أو لا أكون

إلى أبي الحنون

إلى جدتي الغالية و لا أنسى إخوتي : خليفة – عبد الرحمن و عيسى و إلى كل زوجاتهم وأبنائهم و بناتهم من دون استثناء.

إلى أخواتي الغاليات إلى كل صديقاتي (هجيرة – و كريمة لويزة مريم سلامت إيمان فوزية سهيلة وأمينة)

إلى من شاركتني مشقة و تعب هذه المذكرة إلى صديقتي العزيزة سهام

إلى كل من نسيتهم مذكرتي و لن تنساهم ذاكرتي

حوريـــــــة

إهـــــداء

إليك والدتي أنت لي عالم مليْ بالحب و الرحمة فاض بمائه ، يغسل الأحزان يجولها من القلب و ينسيني عناءها ، كنت و ستبقين بلسم يشفي جراحي و يهمي غيثه يسقي فؤادي ببهائه

أنت من رسمتي الآمال في روحيو يزكي في رؤياها مناك ، واحة غناء نأوي إليها نبغي جناها و حماها أمي الغالية أطال الله في عمرك

إليك يا من أفديك بروحي أبعث لك باقات حبي و احترامي و عبارات نابعة من قلبي و إن كان حبر قلمي لا يستطيع التعبير عن مشاعري نحوك أبي ، فمشاعري أكبر من أن أكتبها على الورق ، و لكنني لا املك إلا أن أرجو الله عز و جل أن يبقيك فخرا و لا يحرمنا ينابيع حبك و حنانك

إلى إخوتي : محمد ، هشام ، و الكتكوتين " نهال " و " رفيق "

إلى كل أصدقائي : مختار الحاج ، محمد ، ياسر ، نصر الدين ، وليد هجيرة ، كريمة ، إيمان ، لويزة ، سلامت ، خصوصا صديقي و أخي أمين الذي ساعدني في إتمام هذه المذكرة

إلى خالاتي زاجية و كريمة ، حليمة ، زوبيدة و فاطمة و كل أولادهم و بناتهم ، خاصة بنات خالاتي، كنزة ،خديجة ،زهرة ،منى و محجوبة .

إلى أعز صديقة التي قاسمتني مشوار دراستي و شقاء هذه المذكرة حورية و كل عائلتها.

إلى كل من سقط من قلمي سهوا سيقف قلمي هنا برهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعل هذه المفردات تكون خيرا حتنى تذكروني يوما . **سهـــــــــام**

الآليات الإساسية للتحول الديموقراطي في الجزائر

خطة البحث:

مقدمة:

الفصل التمهيدي: الإطار النظري للتحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والعوامل المتحكمة فيه.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية المتحكمة في عملية التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية المتحكمة في عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية اللبرالية.

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية الانتقالية.

المطلب الثالث: مفهوم الترسيخ الديمقراطي.

الفصل الأول: أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية (الأسباب الداخلية).

المطلب الأول: الأزمة السياسية.

المطلب الثاني: أزمات النظام السياسي.

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية.

المبحث الثاني: متغيرات البيئة الخارجية (الأسباب الخارجية).

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية.

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية.

خطة البحث:

الفصل الثاني: آليات تفعيل الديمقراطية بالجزائر.

المبحث الأول: آليات الداخلية لتفعيل الديمقراطية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني وعملية التداول على السلطة.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية.

المطلب الثالث: دور وسائل الإعلام وحرية المشاركة السياسية.

المبحث الثاني: آليات الخارجية لتفعيل الديمقراطية بالجزائر.

المطلب الأول: آثر المجتمع المدني العالمي على الجزائر.

المطلب الثاني: المنظمات العالمية المالية وأثرها على الجزائر.

المطلب الثالث: ثورات الربيع العربي وأثرها على التحول الديمقراطي بالجزائر.

خاتمة.

عاشت الجزائر في فترة الثمانينات ظروفا صعبة ناتجة عن أزمات متعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع ككل، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة المراكز القوة في النظام بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول توجهات سياسية واقتصادية كبرى للبلاد، أما على مستوى المجتمع فكانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالين، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين، واختفاء مريعا للسلع الضرورية، ومنه عرف النظام السياسي الجزائري تحولا ديمقراطيا، ولم يأتي هذا التحول نتيجة لرغبة داخلية قامت بها النخبة الحاكمة أو المعارضة الشعبية فقط إنما جاء نزولا عن الرغبة الخارجية.

فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما تعتبر من أهم المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضروريات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن العربي والجزائري خاصة في حاجة ماسة إليها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية التحول الديمقراطي في عدة مجالات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، وحتى قانونية، ذلك أن هذا الموضوع يتميز بقيمة جعلته يفرض نفسه تقريبا في كل الدول، بحيث أنه يهدف إلى تطبيق عدة أسس ومبادئ، كتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، والاقتراع العام، وحق الترشيح والتداول السلمي على السلطة، حرية التعبير، الرقابة الدستورية والمالية والإدارية، وتطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية، وكذلك العمل بمبدأ الديمقراطية المحلية لتقريب الإدارة من المواطن وكل هذا جعل منه موضوعا جديرا بذكر وبالتطبيق على حيز الواقع رغم وجود عدة معيقات وقفت أمام تطبيقه في العديد من الدول وخاصة دول العالم الثالث على العلم أن هذا الموضوع (الديمقراطية) هو من بيئة غربية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراسة هذا الموضوع في عدة جوانب منها الذاتية والموضوعية كاكتساب معرفة جديدة عن التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به، وأهم العوامل المتحكمة فيه وكذلك محاولة فهم النظام السياسي الجزائري، وأهم التحولات التي طرأت عليه خلال طيلة فترة ما بعد الاستقلال حتى يومنا هذا، وذلك بهدف معرفة الإصلاحات والتغيرات التي دخلت عليه ووجهته نحو التعددية واللجوء إلى التحول نحو الديمقراطية، ومعرفة تجربة الديمقراطية في الجزائر وآليات تفعيلها.

مبررات اختيار الموضوع:

تتحكم في هذا الموضوع عدة أسباب هي التي دفعتنا إلى اختياره ومحاولة دراسته من الناحيتين النظرية والتطبيقية وذلك وفقا لأهداف ذاتية وأخرى موضوعية.

1 -مبررات الذاتية:

الميل الشخصي إلى دراسة كل ما يتعلق بالوطن الجزائري حتى نتمكن من المساهمة ولو بجزء بسيط إلى اكتساب صورة واضحة عن تاريخ الجزائر وفهمه، وكذلك محاولة خوض غمار التجربة التدريبية على البحث، والتدرب على التحكم في منهجية البحث الأكاديمي كخطوة ابتدائية.

2 -مبررات الموضوعية:

بما أن الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يشار حولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب منا الإجابة عنها، وذلك من خلال فهم دواعي التحول الديمقراطي والإصلاحات التي شهدتها الجزائر وأثرها على التجربة الديمقراطية في الجزائر.

أدبيات الدراسة:

ضمن الإطار البحث في هذا الموضوع تم الاطلاع على مجموعة من المؤلفات والدراسات الأكاديمية ذات طابع السياسي والاقتصادي، تم التركيز فيها على جوانب التي تخدم الموضوع بالدرجة الأولى ومحاولة فهم واستنباط ما يتعلق بمفهوم الديمقراطية والداعي إليها وخصائصها والمنطق الذي يحكمها.

كما تم الاستعانة بشبكة الانترنيت في إثراء هذا الموضوع بصفة غير معتمدة كليا، فقط ما يتعلق بكل ما هو جديد ومتداول من دراسات للعديد من الباحثين الجزائريين والعرب حول النظام السياسي الجزائري والتجربة الديمقراطية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

التحول الديمقراطي في الجزائر جاء وراء إرادة خارجية، وكذلك ارتباط بدوافع داخلية، كما أثر على مسار العملية السياسية ومدى مصدقاتها لدى مختلف الشرائح المجتمع.

1 -الإشكالية الرئيسية:

وتأسيسا على ذلك جاءت إشكالية الدراسة تدور بصفة عامة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الآليات الأساسية التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟

وهذه الإشكالية بدورها قادتنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية وهي:

2 -**إشكاليات جزئية:**

- ما مفهوم التحول الديمقراطي؟ وما هي مفاهيم متعلقة بالتحول الديمقراطي؟
- لمن نعطي الأولوية في التحليل لأسباب الداخلية أم الخارجية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1 -فرضية العامة:

حتى يمكن الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا أن ننطلق من الفرضيات الرئيسية التالية:

- مسار التحول الديمقراطي في الجزائر كان مرتبطا بظروف وأوضاع البيئة الداخلية وتأثيرات المصالح الخارجية.
- غياب الثقافة والتقاليد الديمقراطية في كل من الأوساط الشعبية وكدا الطبقة السياسية والسلطة الحاكمة كل هذا ساهم في تدني ممارسة الديمقراطية في الجزائر.

2 -الفرضيات الجزئية:

- ارتباط أبعاد التحول بمصالح القوى داخلية وأخرى خارجية على حساب المصلحة الوطنية العامة.
- بقاء الجزائر على أوضاعها السائدة يساعد مصالح الدول الكبرى في إعاقة نجاح التجربة الديمقراطية.

منهجية الدراسة:

إذا كان لابد من اختيار منهج معين لأجل بلوغ النتيجة نهائية للبحث، مادام المنهج هو الطريقة المثلى التي تساعد على دراسة المشكلة واكتشاف الحقيقة فإن طبيعة هذا الموضوع التي لا تقتصر على دراسة آليات تفعيل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وإنما تتعدى إلى أبعاد داخلية وأخرى خارجية التي لا يمكن الفصل بينها بسبب درجة تأثير والارتباط المتداخل، تطلب منا عدم الاعتماد على منهج واحد.

من هذه المناهج المنهج التاريخي إذ لا يمكن فهم التجربة الديمقراطية في الجزائر والإصلاحات السياسية في إطار التحول الديمقراطي الذي شاهدته الجزائر دون الرجوع إلى الامتدادات وخلفيات التاريخية وهو ما يمكننا من وصف الحاضر وتفسيره.

أما توظيف منهج دراسة الحالة، فقد جاء هو الآخر توافقا مع طبيعة الموضوع الذي ركزنا فيه، كدراسة حالة الجزائر وعواملها المتشابكة، بناءا على مختلف المعلومات

التي جمعناها وحولنا دراستها سواء بالاعتماد على أسلوب التحليلي أو الوصفي التاريخي، أي بحسب ما نراه مهما، وبالقدر الذي يمكننا من وضع فرضيات الدراسة موضع التحقيق والاختبار.

تصميم الموضوع:

طبيعة الموضوع معقدة ومتشعبة جعلتنا نفضل دراسته وفقا لعناصر الخطة التي تتكون من ثلاث فصول، فصل تمهيدي وفصلين تطبيقيين خاصة بحالة الجزائر، يشتمل كل فصل على عناصر رئيسية وأخرى ثانوية في شكل مباحث ومطالب بالإضافة إلى مقدمة كل المبحث.

في الفصل التمهيدي، تطرقنا إلى الإطار النظري للتحول الديمقراطي والعوامل المتحكمة فيه هذا بالنسبة للمبحث الأول أما المبحث الثاني تعرضنا إلى مفاهيم متعلقة بالتحول الديمقراطي.

أما بالنسبة للفصل الأول، فهو مرتبط بأسباب التحول الديمقراطي في الجزائر ففيه تكلمنا في المبحث الأول عن المتغيرات البيئة الداخلية (الأسباب الداخلية)، والمبحث الثاني كان عن المتغيرات البيئة الخارجية(الأسباب الخارجية).

في الفصل الثاني، فقد تم تخصيصه للآليات التفعيل الديمقراطية في الجزائر وذلك من خلال التركيز في المبحث الأول على الآليات الداخلية لتفعيل الديمقراطية في الجزائر، أما المبحث الثاني فكان يتمحور حول آليات الخارجية لتفعيل الديمقراطية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

ارتبطت هذه الصعوبات أولا بتشعب موضوع الدراسة وتداخل أبعادها بين التخصصات عدة: السياسية، القانون، والاجتماع، تم بعدم تمكننا من الحصول على دراسات سابقة، ونحن بهذا لا ننفي وجودها ولكن نقر بعدم حضينا بها في حدود إمكانياتها، رغم محاولاتنا المتكررة وأبحاثنا المتواضعة، إضافة إلى ذلك استغرقنا وقتا طويلا في بناء الخطة واضحة ومناسبة تماما لبحثنا هذا، مع الإشارة إلى عدم توفر مراجع عن صلب الموضوع المتعلق بالتحولات السياسية الأخيرة ولأثرها على مستقبل الديمقراطية في الجزائر.

إن أهمية دراسة مفهوم التحول الديمقراطي والعوامل المتحكمة فيه الداخلية والخارجية كمدخل لتدعيم الإطار النظري، وهذا ما جعلنا نركز في هذا الفصل على تحديد مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المتعلقة به، وشروط ممارسة الديمقراطية مرتبط بعملية التحول وهذا الأخير يحتاج إلى تأثير العوامل الداخلية والخارجية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل وأهم التأثيرات هذه العوامل على عملية التحول الديمقراطي.

سوف نتناول كل هذا في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والعوامل المتحكمة فيه.

المبحث الثاني: مفاهيم المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والعوامل المتحكمة فيه.

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي يجب الإشارة أولا إلى لفظة الديمقراطية على اعتبار أنها أكثر المفردات الفكر السياسي حضورا في عالمنا اليوم، وهي من أقدم الكلمات اليونانية والتي تعني Demos craties أي سلطة الشعب أو الحكم الشعب.

ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطور فرص الحياةّ.[1]

يعتبر التحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاته ا من خلال عمليات وإجراءات شتى، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبيئة السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

وفي هذا الإطار فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما، هي في الواقع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي، وتتسم عملية التحول بعدد من السمات لعل أهمها مايلي:

– إنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على عملية التوزيع وممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

– إن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.[2]

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1،دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص35.
[2] بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، 2004، ص28.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة لتأصيل المفاهيمي من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات لهذا الموضوع، وتجدر الإشارة إلا أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع إلى أن طبيعة التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هدا المفهوم. [1]

إن محاولة التأصيل المفاهيمي لتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير النوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى.

يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال.

تعتبر عملية التحول بمعنى Transition المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة الانتقالية تمتد بين المرحلة تفويض دعائم النظام السياسي السابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

أما التحول إلى الديمقراطية Démocratisation فيعرفها **شيمتز** بأنها: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل الأفراد أو الموضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عملية إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".

[1] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص29.

يعرفها **روستو** بأنها: "عملية اتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع".[1]

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين النظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا تميز بمرحلة انتقالية بين نظام ديمقراطي في اتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي.[2]

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".[3]

وعليه فإن التحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على المستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن، بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني.[4]

عموما فإن التحول الديمقراطي قد يتعرض لعدة انتكاسات في مساره وذلك راجع إلى عدة العوامل متحكمة فيه قد تكون هذه العوامل من البيئة الداخلية أو من البيئة الخارجية.

---

[1] مسالي نسيمة، رضوان علي، عامر أنيس، بشير الدين ساري رمزي، ملتقى حول التحول الديمقراطي في العالم الثالث، آليات و عوامل التحول الديمقراطي في العالم الثالث، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 05.

[2] حسني أحمد،التحول الديمقراطي في دول العالم العربي، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص295.

[3] محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص442.

[4] مسالي نسيمة وآخرون، مرجع سابق ، ص06.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية المتحكمة في التحول الديمقراطي.

من الواضح أن درجات التحول الديمقراطي قد نمت وتطورت وهذا راجع للإسهامات عدة عوامل في هذا النمو ومن أهم هذه العوامل العمل الداخلي الذي لعب دورا كبيرا في تطورها، فتضافرت الجهود إلى يومنا هذا من الأجل النهوض بالأنظمة السياسية.

فما هي هذه العوامل الداخلية المتحكمة في التحول الديمقراطية؟ وهل يمكن القول بأن جميع الدول استطاعت بالفعل إحداث قفزة ديمقراطية حقيقة؟..... وأن هناك عراقيل تجعل مشوار الديمقراطية المطلوب مازال طويلا؟

أولا: القيادة والنخبة السياسية.

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي وكذلك نجاح أو فشل التحول، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التمسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفويض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، فلا بد من توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.[1]

[1] برهان غليون، الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وأفاق النمو كتاب حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص312.

ثانيا: انهيار النظام السلطوي وشرعيته.

إن انهيار النظم السلطوي مرتبط بعد عوامل، إلا أنها نجحت في حل المشاكل التي ساعدتها عل تولي زمام السلطة(الأزمة الاقتصادية– استقطاب الاجتماعي – عنف السياسي) أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه.

كما يفقد النظام شرعيته بسب التغير في مجتمعه، إذ يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام السلطوي، وينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بالنسبة للنظام ما قد لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره، بل إنها تنذر بمراجعة النظام للعديد من التحديات المؤسسة.

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحاكم شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم بينما في النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام والنظام، لذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور الأزمة الشرعية لهذه النظم.[1]

ثالثا: الأزمة الاقتصادية:

إن الأزمات التي عانت منها الكثير من الدول العالم الثالث ذات الحكم سلطوي كانت نتيجة تدني وتدهور الاقتصاد التي أسفرت عنها تظاهرات الجماهيرية، أرغمت الأنظمة على إدخال إصلاحات لمنع السيطرة الإقليمية على موارد البلاد.

لقد لعبت التطورات التي شهدتها بعض الدول العالم الثالث وخاصة الدول العربية في بداية الثمانينات دورا هاما في دفع عجلة الديمقراطية لأن أكثر من سبعة عشر دولة عربية واجهت أزمة الاقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم

[1] برهان غليون، مرجع سابق، ص313.

وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية، وتدني الاحتياطات الرسمية من العملات الصعبة وارتفاع حجم المديونية[1].

رابعا: الدولة والمجتمع المدني.

يعتبر المجتمع المدني العامل الذي يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنع والتحضر، تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية فالعديد من هذه الأنظمة هي الحجر الأساس للديمقراطية.

وقد تتصف الدولة بمجموعة من الصفات التي تكسب لها القدرة على التدخل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وثقافية كلها الأمر الذي يجعل منها قيمة مركزية في المجتمع وأداة تحقيق التوقعات، وعندما تصبح الدولة ناطقة الفعلية باسم المجتمع يتضاءل دور المجتمع المدني وتضمحل وظائف المعارضة السياسية.[2]

خامسا: الثقافة السياسية.

إن الاهتمام الأول بالعلاقة ما بين الثقافة السياسية والديمقراطية ترجع إلى المفكرين اليونانيين حيث أشار أرسطو إلى أهمية الاعتدال والتسامح كقيم اجتماعية عاكسة للسلوك الفردي للديمقراطية وخطورة التطرف أو الاديولوجيات الشعبوية، وقد سيطرت هذه الفرضية على الأدبيات المعاصرة التي أشارت إلى أهمية تنمية نمط من الثقافة يركز على قيم الاعتدال والتعاون والمسامحة والتفاوض والتكيف ما بين نخب النظام حتى يتحقق التحول الديمقراطي، وترسخ دعائمه.

[1] مسالي نسيمة، و آخرون مرجع سابق، ص11.
[2] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية" خلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية وثقافية، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص200.

فإذا كانت الثقافة السياسية للنخبة لها دور فعال في احتضان قيم الديمقراطية، فإن الدراسات اهتمت بالثقافة السياسية للجماهير، إذ ينبغي أن يكون لدى المواطنين الاستعداد والقدرة على فعل المطلوب لبقاء النظام واستمراره، ولا يجب أن يتسم توجه المواطنين نحو السلطة بالطاعة الكاملة أو الرفض العدائي لها، ولكن ينبغي أن يحقق الأفراد التوازن ما بين القيم المتصارعة، بمعنى عدم الثقة التامة في السلطة وتحديها من جهة، وتأييدها ودعمها من جهة أخرى[1]

[1] باي أحمد، أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الدالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2008، ص28.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية المتحكمة في التحول الديمقراطي.

قد ساهمت أيضا عوامل خارجية في عملية التحول الديمقراطي، فما هي هذه العوامل؟.

أولا: تأثير القوى الخارجية في دفع الديمقراطية.

أصبحت الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية تتمتع بتطور الاقتصادي بحيث توصف في الوقت الحاضر بالدول المتحولة إلى الاقتصاد السوق وبشكل من أشكال أثرت على دول العالم الثالث حيث اشترطت كشرط أساسي أن لا تمنحها مساعدات إلا إذا تحول نظامها السلطوي إلى نظام ديمقراطي سياسي كما أكدته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.[1]

كما يمكن القول أنه لولا التغيرات السياسية و التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات لم يكن من الممكن أن يحدث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث.

ثالثا: استخدام القوة العسكرية.

يعتبر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو فرض العقوبات من العوامل الخارجية المساعدة للضغط على الأنظمة السياسية التي توصف بالشمولية والتسلطية وغير ديمقراطية، ويعود استخدام هذا الأسلوب لأغراض سياسية أو خدمة لقضايا ذات طابع سياسي ولو ظاهريا، بعد أن كان مرتبطا بالقضايا الإستراتجية والإيديولوجية، إذ يعتبر من الآليات التقليدية في السياسة الدولية الذي عرفه العالم من خلال التدخل العسكري الأمريكي في كل من ألمانيا واليابان والعمل على بناء أنظمة سياسية ديمقراطية.

[1] أبراش إبراهيم، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص29.

من أهم مظاهر التدخل العسكري لقلب الأنظمة في الدول غير الديمقراطيةة، ما ترتب عن أحداث سبتمبر 2001، حيث تحركت السياسة الأمريكية تحت غطاء مكافحة الإرهاب والقضاء على مهددات الأمن والسلم العالميين، ونشر قيم الديمقراطية وتحرير الشعوب وفرض احترام حقوق الإنسان، حيث تم فرض منطق القوة والتدخل العسكري المباشرة في كل من أفغانستان2001 واحتلال العراق في 2003، لإسقاط نظام طالبان وصدام حسين على التوالي.

إذا كان التدخل العسكري يرمي إلى إسقاط الأنظمة القائمة، فإن سياسية العقوبات ترمي لإلى تحقيق جملة من الأهداف مثل:

-تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات وإعادة تشكيل النظام برمته بعد إضعاف إمكانياته وموارده مما يؤدي إلى ضعف الأداء.

-وتعد بعض الدول العربية أكثر الدول تعرضا لسياسة العقوبات مثل ليبيا والعراق والسودان إضافة إلى بعض الدول الأوربية إبان الحرب الباردة، وبعض الدول في أمريكا اللاتينية ككوبا وفنزويلا.

ثالثا: الديون الخارجية:

هي إحدى أهم أدوات التأثير الخارجي، وأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يلعبان دور في تحديد الشروط التي تستطيع بها الدول الحصول على قروض، وهذه الشروط أتاحت للمؤسسات المالية العالمية فرصة التدخل المباشر في رسم السياسات العامة في الدولة معينة، والتي تفرض عليها برامج اقتصادية في شكل وصفات علاجية لاقتصادياتها العاجزة تحت عنوان"**البرامج التعديل الهيكلي**" أو"**الانفتاح الاقتصادي**" وأمام هذا المتغير تجد العديد من الدول نفسها أمام الواقع المفروض عليها دون خيارات بديلة مما يجعلها في موقع الضعف في العملية التفاوضية نظرا للإفلاس الاقتصادي وهشاشة النظام الداخلي. [1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص 46-47.

رابعا: العدوى والمحاكاة.

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المساعدة على قيام التحول الديمقراطي **(الموجة الثالثة)** وهذا حسب ما يراه **صامويل هيتنجتون** وكما سماه أيضا بالعمل العرضي أو العدوى أو المحاكاة أو كرات الثلج، وهو يقصد بهذا أن نجاح التحول في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى إما لأن مشكلاتها متشابهة أو تعتبرها دواء لحل هذه المشاكل، أو أنها نموذج ناجح يمكن الاقتداء به.[1]

أكثر النماذج الناجحة في تجربة الديمقراطية عام رومانيا ويوغوسلافيا وألمانيا وتظهر أهمية هذا في التطور الهائل الذي توصلت إليه هذه الدول.

أيضا لعب التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دور في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى وهو ما يحدث في دول أوربا الشرقية التي انفرط عقدها وخرجت من قبضة السيطرة السوفياتية، وبدأت سباق نحو الديمقراطية.[2]

كما ذكر **هيتنجتون** عندما قام الكوريون لمحاكاة واعية لمبدأ سلطة الشعب الذي وضع حد لدكتاتورية "**ماركوس**" في فليبين، كما يشكل هذا العامل **(العرض العملي)** كذلك دروسا يمكن الاستفادة منها الشعوب أخرى ومثال تلك الاستفادة اسبانيا وبرازيل من المتاعب والمشاكل والعراقيل التي عرفها التحول الديمقراطي في البرتغال بين عامين 1974-1975.[3]

[1] صامويل هتينغتون، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، الترجمة ل عبد الوهاب علوب، ط1 ، القاهرة ، دار سعاد الصباح ، 1993، ص 163.

[2] مسعودي عبد القادر، التحول الديمقراطي في الجزائر(العوامل الداخلية والخارجية)، شهادة لنيل ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2011-2012،ص22.

[3] باي أحمد، مرجع سابق، ص49.

المبحث الثاني: مفاهيم المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي، كاللبرالية والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الليبرالية.

قد حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التميز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي.

فاللبرالية ترتبط بفكرة الحرية، لذلك فهي قديمة قدم نضال الإنسان، عبر العصور، من أجل الحرية. واللبرالية تنطلق من المسلمة الآتية: الحرية في جوهر الإنسان وملازمة لطبيعته وما دامت الحرية ملازمة لطبيعة الإنسان، فهو يتحمل إذن مسؤولية مصيره.[1]

أما التحول الديمقراطي فيعني أنه عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد نتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع وهذا التعريف بالنسبة ل "**روستو**"، وتكمن العلاقة اللبرالية والديمقراطية في التسلسل التاريخي. فقد سبقت اللبرالية في وجودها الديمقراطية، فمسألة الديمقراطية لم تطرح في الأزمة القديمة الإغريقية والرومانية، وإذا كانت الديمقراطية لا تفرق عن الحرية، فعن طريق تفسير الحرية، أتت الديمقراطية وتحققت في الدولة اللبرالية، وعليه فإن فكرة الديمقراطية حيث ظهرت في الأزمنة الحديثة كان يجب أن تبني، إلا أن هذا البناء كان قد تأطر بنظام فكري كامل وهو اللبرالية.هذا التلاحم بين اللبرالية والديمقراطية دعا الأستاذ" **بوردو**"إلى أن يقول أنه يمكن تصور اللبرالية بدون الديمقراطية، إلا أنه لا يمكن تصور الديمقراطية خارج إطار اللبرالي.[2]

---

[1] منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية و القانونية (الفكرة الديمقراطية)، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2000، ص26.

[2] منذر الشاوي، مرجع سابق، ص138-139.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والانتقالية.

لقد مرت المجتمعات في فترات تاريخية معينة بما يسمى عمليات الانتقال الديمقراطي التعاقدي من خلال مرجعية مستقرة وثابتة تعرف بالدستور أو العقد الاجتماعي أو القانون الأساسي للدولة، وفي هذا الانتقال إلى الديمقراطية يتحول النظام الأساسي المستهدف من نظام الدولة الأبوية التقليدية وحكم الأقلية والفردانة إلى المؤسسة السياسية القائمة على الشراكة والمواطنة والفصل بين سلطات واستقلال القضاء وحرية تشكيل الأحزاب وشراكة منظمات المجتمع المدني، وحوكمة وترشيد تسير الشأن العام. [1]

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطية ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للإنتكسات حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.[2]

[1] سعد بن سعيد العلوي، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص23.
[2] هدى متيتيكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، من كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999، ص135.

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفعلين السياسيين الأساسين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي. [1]

إن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى. [2]

يرى **صامويل هيتنجتون** في دراسته (اعتلال النظام، التحول الديمقراطي ثم الاستقرار الديمقراطي)، تتضمن مرحلة الاعتلال تفكك وربما انحلال النظام القديم بينما يتضمن التحول تغير البنى والأساليب القديمة وإحلال أخرى جديدة محلها.

أما مرحلة الاستقرار فهي حينما تصبح هذه البنى والأساليب الجديدة مترسخة، مستقرة، ومتماسكة مع الوعي الجمعي العام للمجتمع اكتسب بذلك سلطة معيارية. [3]

[1] Lipset,s (1960), politicalman : the social bases of polities , garden city , newyork douleday p 07 .
[2] هدى متيكيس، مرجع سابق، ص137.
[3] مسعودي عبد القادر، مرجع سابق،25-26.

ترسيخ الديمقراطي أو كما يعرف بالتمسك الديمقراطي عادة يعرف بالعمليات التي يتحقق من خلالها القبول لمجموعة القواعد الدستورية القديمة، من قبل الأطراف العملية السياسية، بحيث تغير كل أشكال الاعتراض على القرارات المتخذة بطريقة ديمقراطية متفق عليها.

على حسب ما يعرفه **ميشال تايلور وكاسبير** بأنه: "عملية تنطوي على اعتياد الفاعلين السياسيين على قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية والالتزام بها في الممارسة وفي تسوية الصراعات، بحيث تعدل النخبة السياسية في معتقداتها السياسية حتى تتناسب مع القواعد الجديدة للديمقراطية".

يعتبر **أودنيل** أن كلا من التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي كلمتان منفصلتان، فالعملية الأولى تهدف إلى تفويض الدعائم النظام التسلطي، بمعنى أن هدفها في المقام الأول هو القضاء على النظام التسلطي، بينما ينصب الترسيخ الديمقراطي على محولات وضع وتأسيس مجموعة جديدة من القواعد اللعبة الديمقراطية، فلا شك أن العوامل والاستراتجيات التي تسهل من عملية التحول الديمقراطي تختلف عن تلك التي تؤدي إلى تمسك الديمقراطي.[1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص18.

انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر سنة 1989 على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي والموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر، وكذلك الطموحات والآمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك، إذ تم اختزال الأزمة بعمقها وتشعب عواملها وكذلك فشل التنظيم الاقتصادي السائد، إضافة إلى إدخال بعض الإجراءات الشكلانية على مستوى السياسي بالرغم من هذا يمكن أن نسجل درجة الانحلال التي وصل إليها النظام السياسي ومستوى التفكك الذي بلغه المجتمع، وانقلاب سلم القيم والمعايير رأسا على عقب وهذا ما أدى إلى التدهور في مستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبروز الأزمات السياسية.[1]

هذا ما جعلنا أن نتحدث عن أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت بالجزائر إلى التحول نحو الديمقراطية ومنه سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية (الأسباب الداخلية).

المبحث الثاني: متغيرات البيئة الخارجية (الأسباب الخارجية).

[1] عنصر العياشي، سوسيولوجية الديمقراطية والتمرد بالجزائر، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص10.

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية (الأسباب الداخلية).

أصبح من غير الممكن في عالمنا المعاصر اليوم عزل أية حركة سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذه الحقيقة العلمية تنسحب على عوامل التحول إلى التعددية في الجزائر، حيث العديد من المتغيرات الدافعة إلى إقرارها على أصعد مختلفة، داخليا وإقليميا ودوليا.

لم يكن التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ 1989، تحولا طبيعيا أو نتاجا لأداء النظام السياسي الجزائري في ترقية العلاقة بينه وبين المجتمع، وإنما تقف وراء ذلك التحول الكثير من الأسباب الداخلية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

وعليه، كان التركيز في هذا المبحث منصبا غلى دراسة مختلف الأسباب التي أثرت فيه وفي بيئته الداخلية وذلك وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: الأزمات السياسية.

المطلب الثاني: أزمات النظام السياسي.

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية.

المطلب الأول: الأزمة السياسية.

النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بين أفراد وفئات المجتمع، وتتوقف استمرارية أي نظام سياسي على قدرة مؤسسات النظام على:

- التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه.
- مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه المجتمع ككل.

وإذا ما عجزت مؤسسات النظام القائم بهاتين الوظيفتين أو إحداهما يبدأ النظام في التداعي والانهيار، وعادة ما يتم هذا الانهيار من خلال عمل عنيف.

والنظام السياسي الجزائري يعاني من قصور في قيام بهاتين الوظيفتين وقد أدى هذا إلى توسع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي بكل عناصره من جهة، وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، مما جعل مؤسسات الدولة تفقد مصداقيتها والنظام السياسي يفقد شرعيته وهذا ما نجمت عنه مظاهرات 5 أكتوبر 1988.[1]

وتتلخص المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول في:

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية، مدرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2006، ص 113 .

أولا: شخصية السلطة:

عرفت العديد من هذه الأنظمة السياسية في العالم الثالث هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة "كاريزمي ة" حيث تسمح الظروف بإنفراد شخص واحد بميزات الخاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي والجزائر عرفت هذا النوع من السلطة في بعض الفترات، خصوصا في عهد" بن بله" الذي جمع بين يديه مناصب عديدة، رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم "**جبهة التحرير الوطني**" فظلا عن الوزارة الداخلية والمالية والإعلام، واستمر هذا الدور في عهد رئيس بومدين وبن جديد، وهنا تكون العلاقة بين الرئيس والشعب من أقوى وسائل الاتصال والتوجه الجماهيري من ناحية، وأهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى.[1]

[1] سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص46.

ثانيا: أزمة الحزب الواحد.

استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة إلى شرعية تاريخية الثورية ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، وهي شرعية لم سبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى الجيش الشعبي الوطني حيث مارس دورا سياسيا تعبويا مانعا لظهور رأي قوة سياسية منافسة.

وانطلقت سيطرة الحزب على الصعيدين مختلفين:

– مؤسسات الدولة والحكومة التي تحولت إلى جهاز شبه تنفيذي، مكلفة بتطبيق توصيات ومؤتمرات ودورات اللجنة المركزية ومكتبه السياسي.

– وأحكم الحزب سيطرته على النقابات والمنظمات الجماهيرية والحركة الاجتماعية بشكل عام.

خلال هذا الظرف، كان المجتمع يتطلع إلى المزيد من التغيير، مما أدى إلى توسيع الهوة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة، والتشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في الحزب نتيجة أخطاء التي وقع فيها أهمها مايلي:

_ الاعتماد على الجيش منذ عام 1965 بصفته القوة الوحيدة المنظمة للبلاد وبهذا تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر على شرعية.

_ اضعف مصداقية الحزب في التمسك بمواثيق الثورة.

_ الصراع الداخلي للحزب مما أدى إلى فقدانه القيمه ومبادئه وأصبح مجرد جهاز.

_ تفشي الفساد والبيروقراطية داخل الحزب مما أفقدها مشروعيتها السياسية. [1]

[1]) ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص 114.

من هنا عجزت جبهة التحرير الوطني عن إجراء عملية توازن المطلوبة بين القوى السياسية كافة وخاصة أن عملية التحول نحو التعددية السياسية كانت تشكل في نظر السلطة عاملا أساسيا[1]

المطلب الثاني: أزمات النظام السياسي.

لم تكن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام 1988 إلا محصلة وتعبيرا عن أزمات عانى تبعاتها النظام السياسي، وهي الأزما ت بلورت منذ فترة ليست قصير في شكل عدد من الضغوط المتوالية أوجبت على النظام السياسي مواجهتها عبر عملات التكيف المتعددة، واستيعابها من خلال تعديل بناء مؤسساته أو زيادة تأثيره في حصر المتغيرات المجتمعية والتي تعج بها بيئة النظام ذاته.

ولكن الأحداث بضخامتها وتوليها أثبتت عجز النظام عن القيام بمثل هذه العمليات، الأمر الذي أفسح مجالا واسعا لظهور هذه الأزمات بتجلياتها المؤثرة ويمكن استخلاص بعض هذه الأزمات فيما يلي:

1- أزمة التوزيع:

قد تمثلت بودرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع وبين الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة، وإذا كان بعضهم يرد بعض فروض تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء الاقتصادية بسب انخفاض عائدات النفط، فإن بعضهم الأخر يردها إلى سوء الإدارة والتخطيط وغياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية طول الفترة المنصرمة.[2]

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص 115.
[2] سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص47.

2- أزمة الشرعية:

استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني، التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال، وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج، لذا فإن أزمة الشرعية تعود في نشأتها إلى الأيام الأولى للاستقلال.

بعد إطاحة بنظام "أحمد بن بله" حاول الرئيس "هواري بومدين" تبرير هذه العملية بوضع حد للسلطة الفردية ومحاولة استرجاع الشرعية الثورية وذلك استمرار للثورة الجزائرية، وبعد إعلانه عن بناء جهاز الدولة فعال ومؤسسات تستجيب لمطالب الشعب، فإنه يكون بذلك قد طرح مصدرا جديدا للشرعية هي الشرعية الدستورية وهذا يعني أن الرئيس "هواري بومدين" وضع حدا للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى.

أما عند وفاة الرئيس "هواري بومدين" عين الجيش شخصية عسكرية لتولي منصب رئاسة الحكم، تمثلت في الشاذلي بن جديد، هذا الأخير بعدما أصبح رئيسا للحزب قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوة في الجيش واستعانة بالجانب السياسي للحزب وإعادة الاعتبار له، كما شهدت عهدته بوادر التغير الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي وإبعاد بعض الرموز النظام السابق، وهذا بغية استعادة شرعية جديدة لنظامه.

في ظل تآكل وانهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني، ونشوب صراعات الداخلية بين كوادره وقيادته وصراعاتهم على الحكم، وتدهور مكانة الأيديولوجيات التعبوية للحزب والنظام في ظل تطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، وفي ظل تردي الأوضاع الداخلية، وشيوع الفساد داخل الإدارة والحزب والجيش أدى كل ذلك إلى فقدان الشرعية.[1]

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص 116 -117.

3- أزمة المشاركة:

تمثل المشاركة السياسية أحد مقومات الحداثة السياسية، والتي يتمخض عنها ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع.

إن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر قد تمثلت من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وفرض قوالب جاهزة منحت من خلالها روح المبادرة المبدعة، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة.

من هنا برزت النخبة الحاكمة سيطرتها واحتكارها كامل للتمثيل السياسي وعدم اشتراك أي القوى الأخرى في ذلك بحيث تعتبر هذه المشاركة التعبئة السياسية وليست المشاركة السياسية بمعناها الصحيح وهذا ما أدى إلى افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى تدافع عن مصالح ومطالب الفئات الأخرى من المجتمع وهذا الأخير أدى إلى انفتاح الباب أمام العنف والاحتجاجات. [1]

بالتالي إن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تملك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة السياسية حقيقة، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة.

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص 119.

4- أزمة الهوية:

تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة وطنية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية.

ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في القضاء على المقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين واللغة والتاريخ، العمل على تنشئة نخبة الموالية له، اخترقت الإدارة وأجهزت الحكم بعد الاستقلال وأصبح المجتمع الجزائري مقسم بين اتجاهات متعددة، حيث أخد بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبة، وآخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية.

لهذا تبدو أزمة الهوية في الجزائر من أخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع، حيث ظهرت جمعيات تدعو إلى التعريب في الجامعات، وكرد فعل على ما حققته هذه الجمعيات ظهرت حركة طلابية تطالب بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية.[1]

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص120.

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية.

يحلل هذا المطلب تأثير العوامل الاجتماعية من بطالة وتفاوت اجتماعي والعوامل الثقافية المتمثلة في مطلب اللغة وأزمة الهوية فضلا عن العوامل الاقتصادية المتمثلة في الانكماش الاقتصادي ومشكلة المديونية في ظل تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وكذلك المشكلة الإدارية ومدى تأثيراتها على الإدارة الجزائرية.

1- العوامل الاقتصادية:

بالرغم من أهمية العامل السياسي كمتغير دافع للتحول الديمقراطي، إلا أنه لا يمكن أن ننسى العامل الاقتصادي الذي مثل العامل الأساسي لنمو أزمة، فالجزائر التي عانت من ثورة مدمرة خلفت آثار وخيمة في جميع المجالات إلا أنها دخلت وبسرعة في عملية التنمية سريعة وفعالة.[1]

يرجع السيد "أحمد بن بيتور" أسباب تدهور الحياة المعيشية في البداية الأمر إلى عدم التوافق بين النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي على الشغل، والسكن، والتعليم والصحة من جهة وبين مستوى الاقتصادي من جهة أخرى، ويقدم "السيد أحمد" بعض الإحصائيات لإثبات رأيه، أي أنه أثبت بأن نسبة القوى النشيطة وصلت فيها بين 1985 و 1993 إلى 1980000، أما المناصب الشاغرة وصلت إلى 800000 أي أن البطالة زادت ب 160000 شخص إضافي في تلك الفترة.

[1] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص71.

حسب رأي الكاتب " الدكتور نور الدين زمام" بأنه بعد ذلك ازدادت خطورة تدهور المستوى المعيشي بسبب الآثار السلبية للإصلاحات الضرورية التي اتبعت بعد 1986مثل التضخم، وتدهور الإنتاج والتوزيع، والفساد وظهور الأثرياء الجدد في الأسواق الموازية.[1]

في ظل هذه الأجواء اضطرت القيادة العليا للدولة التي دق ناقوس الخطر فيها مرة تلو الأخرى لتجنب الكارثة التي قد تأتي على شرعيتها، فقد أدى بالرئيس الجمهورية إلى خطاب في أول جويلية 1988، بقوله: "إن أزمة التي يجتازها العالم اليوم ليست ظرفية، ويمكن مواجهتها. فعلى البلدان أن تسعى لمجابهتها بشتى الإجراءات الفعالة، وأن تترجم ذلك من خلال تنويع الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج وتحسين النوعيتة، مع تقديم مثال على الانضباط الصارم والاستهلاك العقلاني".

حسب الكاتب راح يحلل الخطاب بقوله: "ولكن بدل أن تضرب النخب الحاكمة المثال في الانضباط والتقشف إلا أنها راحت تنسج علاقتها ضمن شبكات الاقتصاد السري أي الاقتصاد الموازي الذي راح يمارسه عدد كبير من الشباب البطال.[2]

[1] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(1962-1998)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002, ص173.
[2] نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 174.

2 – العوامل الاجتماعية:

تمثل دور العوامل الاجتماعية في تغير البيئة الاجتماعية للشعب الجزائري. حيث تغيرت هذه البيئة في نهاية السبعينات بظهور جيل جديد من الشباب، وارتفاع نسبة النمو الديمغرافي بشكل كبير، حيث بلغ قدرها ب 800 ألف نسمة سنويا، وذلك ما انعكس سلبا على المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية للمواطنين، ويرجع الوزير الأول " أحمد بن بيتور" أسباب تدهور الحياة المعيشية إلى عدم تناسب بين النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي غلى الشغل والسكن والتعليم والصحة. [1]

انتشرت أزمة البطالة بمؤشرات كبيرة في الجزائر، فالإحصائيات التي أعلنت عليها الجهات الرسمية أنادك عن وجود 1,2 مليون شخص عاطل عن العمل بما يمثل 20% من القوة العمل، فيما تزداد قوة العمل بمقدار 200 ألف شخص كل عام ولا تستطيع الحكومة استيعاب كل تلك الطاقة.

كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية، وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، وهناك مظهر آخر يتجلى في البعد الاجتماعي للأزمة ويتمثل في اتساع الفجوة التفاوت بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع.

إن عجز النظام السياسي وقنواته عن استيعاب التطورات الاجتماعية وامتصاصها، أصبحت البطالة والتهميش الاجتماعي والتفاوت الطبقي من أهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية وخاصة بين أوساط الشباب وهذا ما أدى إلى نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي.[2]

[1] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص68.

[2] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص124.

3- العوامل الثقافية:

يعتبر المتغير الثقافي المؤثر الحاسم في الأزمة الجزائرية، وهذا وفقا للدور الذي يؤديه، فهي أداة المقاومة المستعمرة، إلى أن الشرعية الدولة ثم أداة للعنف والاحتجاج.

خلقت السياسية الاستعمارية في الجزائر أربع أنماط من المثقفين والمتعلمين:[1]

النمط الأول: ثقافة من إنتاج المساجد والزوايا والجامعات الإسلامية وهي ثقافة تمثل استمرارية تراثية وثقافة ما قبل الاستعمار، وهي أحادية اللغة، كانت تمتلك تأثيرا كبيرا في أوساط الريف والفلاحين.

النمط الثاني: ثقافة من إنتاج المدرسة الاستعمارية تهدف إلى تكوين وسطاء بين الإدارة والدولة الاستعمارية، تسود هذه الثقافة في وسط أبناء الأعيان وصغار الموظفين والأهالي.

النمط الثالث: ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة، وهي أقلية صغيرة لم تتح لها فرصة النمو والتوسيع.

النمط الرابع: الثقافة الشعبية الشفوية التي لم تصل بعد إلى مرحلة الكتابة والتي غدت وتغدي جماهير المدن والأرياف.[2]

قد نتج عن هذه الأنماط الثقافية الازدواجية في الشخصية الوطنية وصراع الثقافي بين أنصار التعريب ودعاة الفرنسية والمحافظة عليها، وساهم غياب آليات الديمقراطية تعزيز الأداء والاتجاهات داخل الدولة، واستخدام النهج التسلطي في اتخاذ القرارات في تعقيد الصراع.[3]

---

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص125.
[2] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص70.
[3] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص126.

4-المشكلة الإدارية:

بالرغم من أهمية العوامل السياسية، والاجتماعية والاقتصادية في تشخيص أزمة النظام الجزائري، إلا أنه لا يمكن إغفال مشكلة الإدارية التي أثرت على استقرار النظام، بشكل كبير ويظهر هذا جليا من خلال النقاط التالية:

-تفشي ظاهرة الروتين الإداري الذي عادة ما يؤدي إلى الشعور بالملل، والقلق والإحباط والامبالات والعزوف عن المشاركة في الإدارة.

-سوء معاملة الجمهور وتفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية والجهوية المتعفنة التي أصبحت الآن تشكك حتى في مقومات الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

-الرشوة وهي من أعمال الفساد في مختلف أنظمة العالم وذلك لكونها تتناقض والقيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، إلا أن الإدارة الجزائرية مازالت تعيشها بشكل واسع حيث لا توجد مراقبة صارمة في محاسبة وعقاب الراشي والمرتشي.

-نلاحظ كذلك في الإدارة الجزائرية تعدد وكثرة الإجراءات التنظيمي ة والقوانين دون وجود قواعد صحيحة تحدد أساليب العمل الإداري الرشيد.

-عمق الهوة بين التنظيم الإداري وحاجيات الشعب الأساسية وتطلعاته.

-إهمال العامل الإنساني في الإدارة الجزائرية، وغياب المشاركة الأفراد في طرح اهتماماتهم واحتياجاتهم.

-غياب القواعد العلمية وأساليب منهجية معاصرة في التنظيم الإداري الجزائري.

- إن مبدأ المركزية هو أسلوب الإدارة الجزائرية، حيث تواجه الإدارة المحلية مشكلة الوصاية المتشددة التي تعارض ولا تواكب التطورات الإدارية المعاصرة، مما زاد من تعقيد العملية الإدارية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري.

يتميز الإصلاح الإداري في الجزائر بأسلوب الإصلاح الجزئي الضر في، حيث يعتمد على العامل التنظيمي دون مضمون البناء الهيكلي التنظيمي والوظيفي، مما انعكس سلبا على الإدارة.

- غياب الشرعية السياسية أدى بالقيادة السياسية إلى استخدام الجهاز البيروقراطي كأداة في التحكم والسيطرة السياسية، حيث أن التعليمات والقرارات تأتي من أعلى، ولكنها غالبا لا تتعدى موضوعا للنقاش، وهذا يعني أن للشعب ميل بالغ لمعارضة النظام والشك في شرعيته، إذا غضب الجزائريين على النظام موجودا داخل قلب المشكلة البيروقراطية في الجزائر.[1]

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سباق، ص121-122.

المبحث الثاني: متغيرات البيئة الخارجية (الأسباب الخارجية).

ساهمت المتغيرات الخارجية بشكل فعال ومؤثر في دفع عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، حيث تزامنت عملية التحول الديمقراطي مع ما شهده النظام السياسي الدولي من تغييرات وتطورات سريعة في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

قد كان لضغوط الفاعلين الخارجين أهميتها في التحول الديمقراطي التي بدأت في الثمانينات وما تزال مستمرة بعد حدوث تحولات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في القرن العشرين.

كما لعب الإعلام الخارجي من صحافة وانترنت دورا أساسيا في زعزعة الحكم التسلطي وتعزيز الثقة بالمطالبة بالديمقراطية.

وعليه، كان التركيز في هذا المبحث على دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على البيئة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال إدراجها في المطالب التالية:

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية.

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية.

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية.

تشمل هذه البيئة كل من النظام الإقليمي العربي، والنظام الفرعي للمغرب العربي وكلاهما له تأثير خاص على الجزائر بحكم دورها وارتباطاتها العربية المتميز.

إذا كانت هناك عوامل داخلية وخارجية قد أدت إلى التسلطية في الوطن العربي، فإن هناك متغيرات داخلية وخارجية تعمل على تعزيز عملية التطور الديمقراطي، ولا شك أن مأزق الشرعية السياسية الذي تعاني منه النظم العربية عديدة والذي أوصلها إلى طريق مسدود، حيث أنه يؤكد على أهمية التحول الديمقراطي لتأسيس الشرعية السياسية.[1]

الجزائر تعد ضمن الدول العربية وبدورها تواجه إستراتجية ثقافية واقتصادية وتنموية، زادت من ضعفها وعدم قدرتها على مواجهة المتغيرات البيئة العالمية الجديدة، إلا أنه يمكننا القول أن الجزائر قبل عام 1990 كانت تؤدي دورا إستراتيجيا في توازنا ت النظام العربي وخلق روابط وتعاون ومواجهة الضغوط المسلطة على بعض الأنظمة، لكن سقوط الجزائر في أزمتها الداخلية الذي أدى إلى انعزالها دبلوماسيا وقد دام هذا الوضع قرابة عشرية كاملة، وبعد مرور هذه المدة نلاحظ عودة قوية للدبلوماسية الجزائرية في أداة ترتيب وتقوية النظام العربي، أو دعم القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية ورفع الحصار عن العراق.[2]

[1] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص82.
[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص290.

المطلب الثاني: متغيرات الدولية.

دخلت الجزائر مرحلتها الانتقالية وهي تعاني من أزمة حادة في الداخل سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي، أما على الساحة الدولية، فقد تميزت المرحلة بتقلبات لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت انهيار الاتحاد السفياتي وتفكك الكتلة الشرقية وسقوط جدار برلين. لكن حيث بدأت الإصلاحات صادقت الجزائر على دستور يكرس التعددية في سنة 1989 كانت هذه التقلبات الكبرى لم تنتهي بعد ولا أحد كان يعرف كيف ستتواصل وإلى أين ستؤدي، ولا أحد كان يصدق فعلا أن جدار برلين سيسقط بتلك السهولة.

جدير بالذكر أن محاولة التغير الأولى في الجزائر وقعت قبل انهيار الاتحاد السفياتي، وأن أحداث أكتوبر1988. وقعت قبل سقوط جدار برلين، ودخلت الجزائر مرحلة التغير في وقت كانت هذه الفكرة غير موجودة لا في بولونيا ولا في المجر ولا في بلدان شرق أوربا سابقا، وكانت الجزائر بلد له مكانته ضمن بلدان عدم الانحياز مع ميول نحو الكتلة الشرقية في الميدان العسكري، حيث كان الاتحاد السفياتي يزودها بمجمل الأسلحة، بينما كانت التعاملات الاقتصادية حكرا على البلدان الغربية.

كانت البلدان الغربية تتبنى خطابا حول الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير وحرية العقيدة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون، وكثيرا ما تستعمل هذا الخطاب للضغط على دول الجنوب، ولكن اكتشفت الجزائر بسرعة أن هذا لا يشكل إلا خطابا وأن البلدان الغربية ليست مستعدة للتعاون مع البلدان التي تحاول أن تتقدم في هذه الميادين، حيث لم تجد الجزائر أية مساعدة تذكر عندما بدأت تحترم تلك المبادئ من سنة 1989 إلى نهاية 1991.[1]

[1] عابد شارف كاتب و باحث جزائري ، تجربة الإنتقال الديمقراطي تراوح مكانها ، مركز الجزيرة للدراسات ،

طلبت الجزائر من البلدان الكبرى مساندة على صعيدين: على صعيد السياسي، بمساندة الإصلاح عن طريق تقديم الخبرة الضرورية لذلك في مجال القانون وتنظيم الإدارة وغيرها أو على الأقل عدم المعارضة عملية التغير، وعلى صعيد الاقتصادي، بواسطة المساعدة مالية ظرفية للإصلاح الاقتصاد الجزائري. وكان رد تلك البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها يتميز بالتناقض صريح بين ما يقال علانية وما كانت تقوم به تلك البلدان عمليا.

كان الموقف المعلن من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ايجابيا ومشجعا لكن في الواقع لم تقدم باريس وواشنطن أية مساعدة للجزائر في تلك المرحلة، ففي الميدان الاقتصادي مثلا كانت الحكومة تبحث عن قروض جديدة تسمح لها بتجاوز مرحلة الصعبة، لكنها لم تجد أي تسهيلات مالية، بل وجدت الأبواب مغلقة حتى للوصول إلى القروض التقليدية. والحقيقة أن فرنسا وأمريكا كانت تتبنى موقفا متحفظا، ولم يتخذ البلدان موقفا واضحا في علاقتهما بالجزائر لأسباب خاصة لكل منهما.

_ فرنسا تخشى بروز نخبة جديدة في السلطة لا تخدم مصالحها وخاصة الإسلاميين.

_ وأمريكا لا تريد تكرار تجربة العراقية والإيرانية في المجال النووي.

ولهذه الأسباب كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تقول علانية أنها تساعد عملية الإصلاح في الجزائر لكنها كانت على اتصال دائم مع أطراف معادية للإصلاح في النظام الجزائري. [1]

http:// studiesaldjazira.net/files/arab.worlddemocracy/2013

[1] عابد شارف، مرجع سابق، موقع الجزيرة للدراسات.

يجسد الواقع والممارسة النخبة السياسية في الجزائر، إلى توجه النظام وممارسته إلى مجموعة من الآليات التي قد تكون مرتبطة بظاهرة معينة، وهو ما يحصل مع الديمقراطية التي تعكسها جملة من الممارسات، تشكل في مضمونها مظاهر هذه الظاهرة، فالانتخابات وعملية التداول على السلطة والتعددية السياسية والمجتمع المدني كلها تعبر عن تشكل ظاهرة الديمقراطية.

غير أنه ليس بالضرورة أن يعبر توفر هذه العناصر عن قيام الديمقراطية، فقد يكون توفرها شكليا أو غير مكتمل مما لا يعكس مضمونها الحرية والمشاركة السياسية الحقيقية.

وفي هذا الفصل تم التطرق إلى آليات التفعيل الديمقراطية في الجزائر وذلك من خلال ذكر الآليات الداخلية والخارجية التي ساعدت على دفع عجلة الديمقراطية بالجزائر وهذا ما دفعنا نحن إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

المبحث الأول: الآليات الداخلية لتفعيل الديمقراطية في الجزائر.

المبحث الثاني: الآليات الخارجية لتفعيل الديمقراطية في الجزائر.

المبحث الأول: الآليات الداخلة لتفعيل الديمقراطية بالجزائر.

تقتضي دراسة الآليات تفعيل الديمقراطية بالجزائر إلى عدة مؤشرات كتناول الإطار القانوني الذي يحكم عملية التحول، والتداول على السلطة وكذلك التعددية الحزبية، وكذا وسائل الإعلام ودورها الأساسي الذي تلعبه وبشكل كبير، وكل هذا يتمثل في الآليات الداخلية لعملية تفعيل الديمقراطية بالجزائر.

وسوف نتطرق إلى كل ما ذكرناه في هذا المبحث وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإطار القانوني وعملية التداول على السلطة.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية.

المطلب الثالث: دور وسائل الإعلام وحرية المشاركة السياسية.

المطلب الأول: الإطار القانوني وعملية التداول على السلطة.

أولا: الإطار القانوني.

إن الحديث عن الإطار القانوني للعمل السياسي (البعد القانوني)، هو الحديث عن الدستور، الذي هو القانون الأساسي الذي يبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة من حيث تكوينها واختصاصاتها وعلاقاتها مع بعضها البعض ويقرر حقوق الأفراد وحرياتهم، ويضع الضمانات الأساسية لهذه الحقوق والحريات، وهو بذلك يسمو على كافة القوانين وسلطات الدولة.

عرفت الجزائر في هذا السياق (القانون) خمسة دساتير: اثنان منها كانا في عهد الحزب الواحد، الأول كان مباشر بعد الاستقلال وهو دستور 1963، والذي لم يتم العمل به لمدة طويلة، نظرا لما كانت تعرفه الجزائر من أوضاع سياسية لدولة ناشئة ميزتها اللاإستقرار سياسي، طبيعتها الصراعات والخلافات بين النخبة الثورية، وبعد وضع ركائز النظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي، تم تقديم دستور 1976، وكلاهما أضفي صبغة القانونية والشرعية سياسية للنظام السياسي القائم على أساس الحزب الواحد وتمركز السلطات والإيديولوجيات الاشتراكية.

لكن يبقى أهم حدث على المستوى القانوني، وفي السياق تطور النظام السياسي (النمو السياسي) هو دستور 1989، الذي نقل الجزائر من أنماط بنائية ووظيفية لنظام سياسي عمر أكثر من ربع قرن، إلى أنماط جديدة قائمة على فلسفة حكم ميزتها المشاركة السياسية، والانفتاح وضبط وحماية الحريات، واعتبار قوة المجتمع شريكا في العمل السياسي، وفاعلا أساسيا في الميدان الاقتصادي.[1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص160.

إن دستور 1989، قد فتح باب التعددية السياسية ضامنا حق تكوين جمعيات ذات طابع سياسي، ومعترفا باللبرالية كمنهج الاقتصادي، وتميز هذا الدستور عما سبقه بما يلي:

-غياب مصطلح الاشتراكية من المادة الأولى من الدستور.

-كما اهتم بالحقوق والحريات.

-ولعل أهم مادة في سياق الانتقال السياسي هي المادة (40) التي جسدت الاعتراف بالتعددية السياسية، وحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، بعد أن كانت المادة (94) من دستور 1976 تنص على نظام الحزب الواحد.

-كما حدد دور الجيش في الدفاع الوطني، والحفاظ على استقلال ووحدة البلاد.

-كما أقر دستور 1989 مبدأ الفصل بين السلطات، وتحديد صلاحيات واختصاصات كل منها.

بعد ضبط المنظومة القانونية، للتكيف مع التغيرات الجذرية في الميدان السياسي والاقتصادي، انتقلت البلاد إلى جانب الممارسة الذي كشف عن قصور قانوني في العديد من الممارسات، وظهور الكثير منها خارج الضبط القانوني كتشكيل أحزاب السياسية، رغم عدم ورود ذلك في الدستور الذي نص على إنشاء جمعيات ذات طابع السياسي، وعدم تحديد وضبط مجالات حركتها.[1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص162.

هذا ما دفع إلى تعديل دستور 1996، مس العديد من المواد دستور 1989، وذلك على المستوى تنظيم السلطات والصلاحيات وكذلك إقرار مبدأ الفصل بين السلطات وحق إنشاء الأحزاب سياسية، وبالتالي فإن التعديل الدستوري نص صراحة على الأحزاب السياسية عكس دستور 198،, كما ورد في التعديل منع تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، أما فيما يخص استقلالية القضاء فتمثلت في تأسيس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية على أفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، وكذا رئيس الحكومة وذلك على كل المخالفات الجنائية التي قد ترتكب أثناء تأدية المهام. [1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص163.

ثانيا: عملية التداول على السلطة.

يعتبر التداول السلمي على السلطة أحد المؤشرات القوية اتجاه التحول والترسيخ الديمقراطي، فمنذ الاستقلال الجزائر كان حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الساحة السياسية إلى درجة أنه أصبح لا يفرق عن الدولة.

على هذا الأساس كانت القيادة السياسية تشكل من مناضلي ن الحزب، وعلى المستوى الرئاسي عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات 03 رؤساء للجمهورية، فقد تم بعد الاستقلال انتخاب السيد أحمد بن بلة كأول رئيس للجزائر المستقلة الذي أطيح به بحركة 19جوان 1965 التي يرى أنصارها بأنها حركة تصحيحية، فحين يرى معارضوه بأنها انقلاب عسكري عن الشرعية الدستورية، ومهما قيل فقد وصل الرئيس الثاني إلى السلطة وهو المرحوم هواري بومدين والذي دامت فترة حكمه 13 سنة، وانتهت بوفاته في 27 ديسمبر 1978ن ليتم ترشيح رئيس ثالث وهو كذلك عسكري برتبة عقيد على غرار سابقه وهو السيد الشاذلي بن جديد الذي كان المتر ش ح الوحيد للانتخابات الرئاسية في 7 فيفري 1979.[1]

لكن مع نهاية الثمانينات حدث تغير في نمط الانتخابات وأصبح حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان الحزب الواحد من قبل، احد منافسين في الاستحقاقات الانتخابية، ومن أهم الأحزاب التي ظهرت في تلك الفترة ونافسته هو الحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وذلك بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 والتي أفرزت نتائجها عن نجاح حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ بالصف الأول تم احتلت جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بالصف الثاني بينما تحصلت جبهة التحرير الوطني على الصف الثالث.

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص166.

هذه النتائج من دون شك سوف تحدث تغيرا حقيقيا في الجزائر، حيث أن السيطرة على البرلمان، سوف يمنح وفق للأعراف السياسية أحقية القيادة الحكومة للفيس، وهو ما يعني المرور إلى تنفيذ البرنامج الإسلامي الرامي إلى بناء دولة الإسلامية، وهو ما يعد تغيرا حقيقا وغير مسبق في العالم العربي.

لقد أحدثت هذه النتائج ضجة كبيرة، بحيث تم إنشاء لجنة تسمى " بلجنة إنقاذ الجزائر"، والتي دعت إلى إلغاء النتائج وتوقيف المسار الانتخابي.

فعلا فقد تم توقيف المسار الانتخابي بعد تدخل المؤسسة العسكرية، حيث يرى وزير الدفاع – أنداك– اللواء خالد نزار " وقف المسار الانتخاب في نظر العسكريين قرار أخلاق سياسية.... وعلاج لمرض يكاد يكون فتاكا بالجزائر".[1]

إن عملية وقف المسار الانتخابي كانت عبارة عن منعرج حاسم في الحياة السياسية الجزائرية ومحددا لمصير الإصلاحات والتحول الديمقراطي، حيث لحق ذلك استقالة رئيس الجمهورية في 11جانفي 1992، وحل مجلس الوطني قبل ذلك بتاريخ 4 جانفي 1992، مما جعل الجزائر تعيش في فراغ مؤسساتي.

في إطار إعادة بناء المؤسسات عرفت الجزائر أول انتخابات رئاسية تعددية – ليس فقط في الجزائر– بل الأولى من نوعها في العالم العربي، شارك فيها أربعة مترشحين جرت في 15 نوفمبر 1995 أسفرت عن فوز السيد يمين زروال الذي كان يشغل رئيس الدولة بمنصب رئيس الجمهورية.

[1] باي أحمد، مرجع سابق، 167.

كل هذه التغيرات التي حدثت في مجال الانتخابات، فإن الجزائر قد عرفت أول انتخابات تعددية، ورئيس جمهورية منتخب بعد فراغ دام أكثر من 3 سنوات أي منذ استقالة الرئيس شاذلي بن جديد.

استكمالا لمسعى البناء الديمقراطي للمؤسسات، جرت الانتخابات تعددية الأولى في الجزائر بتاريخ 5جوان 1997، أسفرت على فوز حزب جديد في الساحة السياسية الجزائرية هو التجمع الوطني الديمقراطي (RND).

من الملاحظ أن التعددية التي تغنى بها النظام السياسي الجزائري كانت في الحقيقة تعددية شكلية، تغطي ممارسات قديمة قائمة على حسابات السياسية رامية إلى بناء مؤسسات جديدة بثوب قديم، وبرغم من كل هذا فقد بدأ التحضير للانتخابات رئاسية المسبقة .

هذه الانتخابات شهدت العديد من الشخصيات المعروفة وعلى رأسها السيد عبد العزيز بوتفليقة، ومولود حمروش، وأحمد طاب الإبراهيمي، بإضافة إلى يوسف الخطيب، والحسين آيت أحمد، ومقداد سيفي.

لكن قبل يوم واحد من موعد الانتخابات 16 أفريل 1999، أعلن المرشحين الستة عن الانسحاب الرسمي من السباق الانتخابي، لتجري الانتخابات بمتر شح واحد وهو عبد العزيز بوتفليقة المرشح الحر، والذي فاز بالأغلبية ووصل إلى سادة الحكم واعدا الجزائريين بحل الأزمة التي تعيشها البلاد لعشرية كاملة، وبناء جزائر عزة وكرامة. [1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، 169 – 171 .

المطلب الثاني: التعددية الحزبية.

يرجع تاريخ ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر لحقبة التاريخية مرتبطة بالجزائر، هي ليست وليدة الاستقلال ولكن عرف المجتمع الجزائري ظاهرة التعددية أثناء الاستعمار الفرنسي، إذ عملت مختلف الأحزاب السياسية على مناهضة السياسة الاستعمارية القامعة للحريات والحقوق الشعب الجزائري.[1]

ومن بن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور حراك سياسي وتشكيل الأحزاب سياسية في تلك الفترة على ثلاث عوامل رئيسية وهي:

-ظهور ما يعرف ببوادر النهضة الإسلامية في مصر حيث تأثر العديد من المفكرين والنخبة المثقفة بآرائهم الإصلاحية.

-تزايد ظاهرة هجرة المثقفين الجزائريين إلى أوربا والمشرق العربي الإسلامي خاصة واحتكاكهم بالشعوب هذه المناطق وتعرفهم إلى أساليب جديدة في الكفاح لم يكن يعرف بها في الجزائر مثال كشعارات التحريرية.

-وأهم سبب أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث تم تجنيد الإجباري للشباب الجزائري وما صدر عنه من سخط في أوساط الجزائريين.[2]

وتمثل التعددية الحزبية الجزائرية حالة فريدة في نشأتها وذلك لكونها لم تأت بفعل تطور طبيعي لعلاقات القوى السياسية والاجتماعية وإنما ولدت في مرحلة تاريخية متميزة على المستويين الدولي والمحلي، وتعددت التفسيرات لدواعي التحول عدة عوامل استوجبه التحول نحو التعددية نذكر منها:

[1] عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص63-64.
[2] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة في الجزائر منذ 1830إلى ثورة نوفمبر 1954، دار البحث، الجزائر، 1985، ص77.

– الارتباط بالزعامة والشخصية في التشريع والتقنين وإعداد البرامج وانجاز المشاريع وهو ما يعني عدم تحقيق مبدأ " بناء الدولة التي لا تزول بزوال الرجال" – السياسات والتجاوزات المتعلقة بممارسات السلطة.

– تفاعل مؤشرات الأزمة الاقتصادية المعلن عنها مند سنة 1985 والتي كانت قائمة من قبل 1988.[1]

2– عوامل الخارجية:

–انخفاض كبير في أسعار البترول والقيمة النقدية للدولار.

–تزايد المديونية الخارجية بفعل نقص الموارد المالية.

–فعالية الجماعات الضاغطة الخارجية التي تنسق وتعمل مع الجماعات الضاغطة الداخلية.

–مواقف الجزائر الدولية اتجاه بعض القضايا الحاسمة كقضية فلسطين والصحراء الغربية وعلية قد دعا الحرص في هذه المواقف على إحداث تغييرات داخلية في النظامين الاقتصادي والسياسي.

نتيجة لهذه العوامل الخارجية وتأثيراتها أضحت على الجزائر أن تقمع الإيديولوجية الاشتراكية كغيرها من دول العالم الثالث وتتجه نحو التحولات وتتأثر بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سياسيا واقتصاديا بالمنظومة العالمية الجديدة في ظل الأحادية القطبية وبهذا تحولت الجزائر كغيرها من الدول 40 من العالم إلى أنظمة الديمقراطية.[2]

[1] رملي مخلوف ، اشكالية بناء الدولة الجزائرية ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق ، جامعة سعيدة ، 2004 ص 166 .

[2] عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعمار الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد273 نوفمبر2001، بيروت، مركز دراسات الوطن العربي، ص6.

أما بالنسبة للمراحل التي مرت بها هذه الظاهرة فهي تتمثل في مرحلتي هما:

المرحلة الأولى:

ظهور جمعيات ذات طابع سياسي، بموجب نص المادة 40 من دستور 1989 وبصدور قانون عضوي رقم 11/89 المؤرخ في 05 يوليو 1989والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

المرحلة الثانية:

تحول جمعيات السياسية إلى أحزاب سياسية حسب دستور 1989 وصدور قانون العضوي رقم09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 الذي جاء لينظم الأحزاب السياسية وفقا لأسس الدستور. [1]

بعد المصادقة على هذه القوانين، انفجرت ثورة تشكيل الجمعيات ذات طابع سياسي حيث بلغ عددها60 حزبا معتمدا لدى الوزارة الداخلية، ويرجع هذا الكم الهائل من الأحزاب إلى التساهل الذي أبداه المشرع، بحيث يكفي 16شخص لتكوين حزب، وحصوله على دعم من طرف الدولة، ففي أول الاستحقاق تعددي أثبتت الكثير من الأحزاب هشاشتها، وتعتبر أحزاب التيار الإسلامي من أقوى الأحزاب التي كشفت عن نتائج الانتخابات، لاسيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي عرفت التفاف شعبيا متقطع النظير، مما يجعله يكتسح المقاعد المحلية المتنافس عليها في سنة 1990، والمقاعد البرلمانية في سنة 1991 قبل إلغائها، لكن هذا الحزب حل بتاريخ 04مارس1992، وسحب قادته فيما بعد، وكان هذا القرار قد سبق بإعلان حالة الطوارئ في البلاد09 فيفري 1992.[2]

[1] رملي مخلوف ، مرجع سابق ، ص 167.
[2] باي أحمد، مرجع سابق، ص174.

في سنة 1995 نمت العودة للبناء المؤسساتي لكن هذه العودة لم تشكل أي تغير في العمل السياسي، بحيث بقي التواجد الحزبي شكليا دون تأثير نتيجة لعدم القدرة على بناء تحالفات سياسية وفقا الأعراف السياسية المعروفة، كما عرفت الأحزاب ظاهرة الصراع الداخلي لعدم توافق بين القيادات حول تسير الحزب أو حول القضايا معينة حيث أدى إلى تشتت بعض الأحزاب مثل حركة النهضة، وما حصل أيضا لحزب جبهة التحرير الوطني الذي عرف خلافات الحادة بين الأمين العام في تلك الفترة. تقدم علي بن فليس للترشح عن الحزب في حين كان بعض القادة يعملون على ترسيخ الرئيس بوتفليقة كرئيس شرفي للحزب وبالتالي مساندته في الانتخابات.

المطلب الثالث: دور وسائل الإعلام وحرية المشاركة السياسية.

أولا: دور وسائل الإعلام.

لقد أسفرت التحولات التي عرفها قطاع الإعلام في الجزائر، والناتجة عن دستور 23 فيفري1989م وما تبعه من نصوص قانونية منها قانون الإعلام والإجراءات التنظيمية إلى تغيرات هامة في هذا القطاع.

فمنذ 1990 وطبقا لمرسوم 19 مارس من نفس السنة، عرف قطاع الإعلام والاتصال تحولا جذريا، إذ وضع حدا لاحتكار الدولة والحزب الواحد لميدان الاتصال ولا سيما في ميدان الصحافة المكتوبة ومنذ صدور هذا القانون وإلى غاية 31 ديسمبر 1991 ظهر إلى الوجود حوالي 160 عنوانا جديدا، تزامنا مع حرية إنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي، وتنوعت بين الصحف المستقلة وخاصة، صحف الحزبية وصحف ساخرة إضافة إلى الصحف العمومية وباللغتين العربية والفرنسية.

رغم أن حرية التعبير والإعلام ضرورية وهي إحدى المؤشرات الهامة للتحول الديمقراطي إلا أنها تلعب دورا سلبيا أحيانا خاصة إذا تأثرت بالطابع الإيديولوجي، ففي الجزائر أخذت الصحافة المكتوبة اتجاهين مختلفين في التحليق عن تجربة الديمقراطية الجزائرية حيث نجد الصحافة باللغة الفرنسية قد طالبت بالوقوف بالمرصاد لوصول الإسلاميي ن إلى السلطة، ودافعت بقوة عن توقيف المسار الانتخابي، أما الصحافة الناطقة باللغة العربية فكانت مع إقرار إرادة الشعب ومواصلة المسار الانتخابي والبناء المؤسساتي مهما كانت الأطياف السياسية المستفيدة، لأنها في النهاية من اختيار الشعب وهو الاختيار الذي يجب احترامه والوقوف على حدوده. [1]

[1] باي احمد، مرجع سابق، ص 177-178.

أما فيما يخص الإعلام العمومي (السمعي البصري) فقد بقي بعيدا كل البعد عن الواقع الجديد ولم يواكب التغيرات الجذرية الحاصلة في هذا الميدان حيث استمرت سيطرة الدولة على هذا القطاع كما يسمى ولم يسمح بإنشاء القنوات الفضائية.

ومهما قيل فإن التجربة تبقى مقبولة إلى أبعد الحدود ولا يمكن نفي الدور الذي لعبته الصحف الحزبية المستقلة في تغيير نمط الحياة السياسية في الجزائر، حيث كان عملها مكملا لخطاب السياسي، ومكملا لجوانب إضافية لم تقدم في الخطابات إلا أنها كانت غير منظمة ومؤطرة بالاحترافية والمهنية اللازمة، وهذا راجع إلى حداثة التجربة وافتقار المجتمع الجزائري إلى ثقافة إعلامية تساعد على الفهم السليم لهذا الحق، وهذه الثقافة هي في الحقيقة نتاج تراكم تاريخي طويل، وهو ما لم يحصل في الجزائر نتيجة لطبيعة النظام السياسي.

ثانيا: حرية المشاركة السياسية.

تعد المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحرية السياسية، بل تعتبر ضرورية لبناء التعددية السياسية.

ففي الجزائر تراوحت نسبة المشاركة السياسية بين مقبولة أحيانا والضعيفة أحيانا أخرى، لكن في كل مرة توجه انتقادا ت للنظام على أساس أن النسب مضخمة ولا تعبر إطلاقا عن النسب الحقيقية، وللأسف فتبقى مجمل البيانات والأرقام أحادية المصدر أي من صنع مخابر النظام السياسي، دون وجود مراكز متخصصة ذات سيادة وظيفية في هذا المجال.[1]

[1] باي احمد ، مرجع سابق، ص 175-179.

إن المشاركة السياسية في الجزائر تحكمها مجموعة من العوامل أثرت في مستواها بشكل واضح يمكن إجمال أهمها في مايلي:

-يمكن إرجاع نسب المشاركة في بداية التسعينات إلى سعي الشعب الجزائري إلى اكتشاف تجربة جديدة، قائمة على أعراف لم يعهدها من قبل.

-التأثير بالخطاب السياسي الخارج عن المعهود، حيث قدمت الأحزاب السياسية ما لم يقدم من قبل الحزب الواحد المسيطر على دواليب الحكم والدولة، وخاصة ما قدمته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في خطابات.

-الظروف الصعبة التي عاشها في ظل نظام الحزب الواحد، والرغبة في التغيير وإيجاد البديل القادر على خلق ديناميكية تنموية سياسية واقتصادية جديدة.

ما يلاحظ من منتصف التسعينات ورغم زيادة المسجلين المقيدين في القوائم الانتخابية أن نسب المشاركة لم تكن عالية وذلك راجع إلى الظروف الأمنية واللإستقرار السياسي.

تبقى المشاركة مرهونة بانتشار الوعي السياسي والثقافة السياسية، ومطلوبة بل وضرورة سياسية لنجاح التحول السياسي والإصلاح المؤسساتي، فالعزوف في ظل أنظمة " كالأنظمة العربية" لا يؤدي نفس المعنى الذي يؤديه في الولايات المتحدة الأمريكية بل تكون له نتائج عكسية حيث يجد النظام ضالته في التلاعب بالقوائم والنتائج .[1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص 176.

المبحث الثاني: الآليات الخارجية لتفعيل الديمقراطية بالجزائر.

تتمثل الآليات الخارجية لتفعيل عملية التحول الديمقراطي وبوجه الخصوص بالجزائر إلى مجموعة من الدلالات والمؤشرات التي تحدده وتتحكم فيه وهي التي ساعدته للظهور، والبروز بشكل واضح وجلي، والتي تشتمل على دور المجتمع المدني العالمي وأهم تأثيراته على دفع الجزائر نحو التحول، وكذلك المنظمات المالية العالمية(صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) ودورها الأساسي الذي لعبته ومازالت تلعبه بشكل واسع في جميع المجالات، دون أن ننسى الحدث الحصري الذي هو في نظرنا وفي نظر الكثير أنه قد أثر على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وذلك في الوقت الراهن وهي ثورات الربيع العربي، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن كل هذه المؤشرات وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر المجتمع المدني العالمي على الجزائر.

المطلب الثاني: المنظمات العالمية المالية وأثرها على الجزائر.

المطلب الثالث: ثورات ربيع العربي وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

المطلب الأول: أثر المجتمع المدني العالمي على الجزائر.

من المؤكد اليوم أن الديمقراطية هي نظام المقبول عالميا كأساس لشرعية السياسية في الوقت الراهن، كما تمثل أفضل إطار سياسي يمكن في ضوئه تبني قرارات وسياسيات لمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية.

وفي ضوء ذلك أصبح من الصعب على الأنظمة السياسية غير ديمقراطية التجاهل هذا الوضع الدولي الجديد، خصوصا وأن أي نظام حريص على أن يعكس سمعة دولية مقبولة،،وقد تزامن المد الديمقراطي العالمي " **الموجة الثالثة لتحول الديمقراطي** " مع حدوث تمدد فيما يعرف ب**" المجتمع المدني العالمي".**

ولا شك أن المجتمع المدني العالمي قد شكل ويشكل دعما لعملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، ففي الجزائر دعت المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية إلى إنهاء الحكم غير ديمقراطين وضرورة الحد من ممارسات التسلطية وفسح المجال للحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، لا سيما مع بداية التسعينات ودخول الجزائر في فوضى سياسية وتوقيف المسار الانتخابي في 1992، وتبني المعالجة الأمنية للأزمة السياسية. [1]

وتعتبر منظمة العفو الدولية أكثر المنظمات تأثيرا وضغوطا على النظام الجزائري في مرحلة (1992-2000)، حيث انتقدت الاعتقالات السياسية وحالة الطوارئ والأوامر والقرارات التي تخرق حقوق الإنسان والحريات، وانتقدت القوانين الخاصة بالتعامل مع الإرهاب مثل قانون 1992 " لمكافحة التخريب والإرهاب" والاعتقالات والاحتجازات دون محاكمة، وما إلى ذلك من القوانين التي شرعت في التعامل مع الأزمة.

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص223.

قد ظهرت محاولات الضغوط والتأثير للمنضمات العالمية من خلال العمل غير المباشر كالاتصال ببعض التنظيمات المجتمع المدني خصوصا الناشطة في مجال حقوق الإنسان وغير مسيطرة عليها من قبل النظام مثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك الاتصال ببعض الشخصيات المعارضة سواء داخل أو خارج الوطن.

نتيجة لعمل منضمات المجتمع المدني العالمي في الجزائر، أصبح النظام السياسي يحاول جاهدا تحسين صورته الخارجية، وفك العزلة المفروضة عليه من خلال الخطاب السياسي المدافع عن السلوك السياسي الداخلي، والذي سماه بالمرحلة الانتقالية كما أصبح هناك متابعة قضائية لرجال الأمن الذين يثبت تورطهم في التعذيب وما شبه ذلك.

ما زاد في ورطة النظام السياسي الجزائري وعزلته هو استخدام المؤسسات المالية العالمية تقارير منظمات المجتمع كمبرر لعدم تعامل مع الجزائر التي كانت في حاجة ماسة لسيولة نظير الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتقليص مدا خيل والالتزامات المالية العالمية كبيرة(تسديد الديون، وخدمات الديون)، وهو ما شكل ضغطا فعليا على إعادة الاهتمام والتفكير في آليات جديدة في التعامل مع الأزمة، وهو ما تمثل في الحل السياسي وفتح ندوات الحوار الوطني، والذي انتهى بالوئام المدني والمصالحة الوطنية التي حسنت صورة النظام السياسي، وسجلت عودة الجزائر إلى الساحة الدولية، وخاصة بعد العودة للعملية السياسية الديمقراطية ومباشرة عملية البناء المؤسساتي الديمقراطي.[1]

[1] باي أحمد، مرجع سابق، ص 225.

المطلب الثاني : منظمات العالمية المالية وأثرها على الجزائر.

بمجرد زوال أو اختفاء أهم ظاهر الصراع الإيديولوجي بين الشرق و الغرب وما ترتب عن ذلك من انهيار شبه تام لتلك الأنظم ة التي كانت تتبنى نموذج الديمقراطية الليبرالية الغربية كخيار تفرضه مجموعة من الاعتبارات على كبير من الدول، ويعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أهم المؤسسات التي برزت في هذه الظروف لمحاولات من الناحية النظرية لاستدراك عجز هذه الدول الاقتصاد يا وماليا في حين هذا التوجه أثر سلبا على الكثير من الدول اتجاه التحولاتها السياسية.[1]

أولا: العلاقات الجزائر والبنك الدولي.

إن التطور الكبير في العلاقات بين الجزائر والبنك الدولي تظهر بعد 1962، بحيث كان حضور البنك الدولي قويا ومكثفا في مساعدة الدول في طور البناء والتي كانت حديثة الاستقلال كذلك تكوين إطارات في مختلف الميادين المهنية، ومنح القروض المالية والمساعدات التقنية.[2]

تتميز السنوات الأخيرة من العقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر تزايد الخطير لمعدلات خدمة الديون أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات وهذا ما جعل الحكومة غير قادرة على تمويل الاحتياجات الضرورية من سلع غذائية والوسطي ة والمعدلات الرأسمالية وأصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمات دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة.[3]

[1] حسان بن نوي ، بحث حول : تأثير المؤسسات المالية على عملية التحول الديمقراطي ، جامعة محمد خيضر ، مقياس التحول الديمقراطي . السنة الأولى ماجستير ، بسكرة ، 2007-2008 ص 11.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2000، ص 91 .
http:// digilamedia.worldbank.org/te…s/ar/intro.php

[3] سليماني نبيل، آيت حسين غنيمة، دور البنك العالمي في تنمية دول العالم الثالث، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 68.

بتفاقم أزمة المديونية وتنامي تأثيراتها السلبية، اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة إلى الحلول المستوردة وبدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار أن الحلول الأصيلة محلية تتطلب إقناع جماهيري، وثقة شعبية وهو ما تفتقده تلك الحكومات، فجريا وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكن الأزمة، ولا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع البنك الدولي من أجل كسب تأييدها ودعمها من النواحي التالية:

-من ناحية الاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتسكين الأزمة المتنامية.

-الحصول منها على شهادة حسن السير كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجي.

تكمن العلاقة البنك الدولي بالجزائر في حالة تفكير الجزائر في الحصول على قروض من البنك الدولي، عليها وضع طلب للبنك والذي بدوره يتيح فرصة لصندوق النقد الدولي على منح القرض، ففي حالة رفضه منح القرض فإن البنك بدوره يرفض منح القرض للجزائر، أما في حالة موافقة الصندوق على ذلك فإن البنك يوافق، بحيث نستنتج أن علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك العالمي شبيهة بمكتب الدراسات الاقتصادية.

عند موافقة صندوق النقد الدولي والبنك على منح القرض تكون هذه القروض بشروط مكيفة ببرامج تهدف إلى إصلاحات ليبرالية وهذا فعلا ما حدث للجزائر حيث أصبح الاقتصاد الجزائر يسير بتسيير موجه وفق برامج التعديل الهيكلي، ونأخذ على سبيل المثال التدخل في ميزانية الدولة مثل قطاع وزارة الدفاع الوطني الذي قلص من ميزانيته والذي بدوره قلص من عدة احتياجات وفرض عدة خطوات مثل تقليص عدد الجيوش والعفو عن بعض الدفعات في أداء الخدمة الوطنية، كل هذه الإجراءات كانت من تدابير البنك العالمي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي من أجل النهوض بالاقتصا د الوطني ومن أجل مواكبة الحياة الاقتصادية العالمية.[1]

[1] www.worldbank.org/dz

هذه العلاقة أثرت على الجزائر وجعلتها تتحول نحو الديمقراطية بحيث كان للبنك الدولي أثر واضح في التدخل في اقتصاد الجزائري، مع العلم أن الدول التي تنادي بالديمقراطية هي أساسا دول منتمية للبنك الدولي وعضوة في صندوق النقد الدولي فهي بالتالي تهدف لتدخل في الاقتصاد الدول وتسعى للوصول إلى سياستها الداخلية، أي بمعنى عندما تساعدها في إنعاش اقتصادها فهي تهدف في حقيقة الأمر الوصول إلى سياستها الداخلية و إحداث تغييرا فيها بما يتماشى مع نظامها و معها أيضا و تجعل من هذه الدول مواكبة النظام الديمقراطي الجديد و هذا بالفعل ما حدث للجزائر.

ثانيا: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.

إن تفاقم أزمة المديونية و تفاقم تأثيراتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية، و الاجتماعية وكذلك السياسية فهي أيضا تجاوزت تعريض إلى حرية صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوط والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة، ومؤسساتها المالية والدولية، ومع تنامي ظاهرة العولمة بمكافحة أوجهها فإن من المتوقع تسارع عملة الرأس المال واحتواء الشركات متعددة الجنسيات، ومصير الخطط الإنمائية، إذ يصبح خطر فقدان بعض السيادة السياسية للدولة في تزايد، فقد تم التدخل من طرف المؤسسات المالية الدولية في بعض القضايا المتعلقة بالسيادة، من خلال الالتزام بالاتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي من طرف البلد المدين وهكذا تكون تبعية في قرارات والموافقات التي تبنتها الدول المتقدمة في هذا الشأن، وهذا ما حصل مع الجزائر التي كانت تعاني من أزمة المديونية، التي أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها بالنهوض من هذه الأزمة الحادة.

في ظل تفاقم الوضع الاقتصادي، أوقفت الجزائر عن تسديد خدمات ديونها وبدأت مشاورات مع صندوق النقد حيث تم توقيع على اتفاقية" stand Bay" في أفريل 1994 والذي طهر بشكل برنامج لاستقرار الاقتصاد ي، يمتد على نحو سنة وقد احتوى هذا الاتفاق على بعض الإجراءات على المستوى الاقتصاد الكلي، يتعلق الأمر أساسا بالاستمرار في تحرير التجارة الخارجية، إعادة توازن الأسعار النسبية، وتبني الساسة النقدية صارمة، وقد منح للجزائر قرض بقيمة 300 مليون وحدة حساب وزعة على أربعة أقساط وقد تم في هذا الإطار جدولة 15 مليون دولار أي بما يعادل 60% من مجموع الدين الخارجي وفي 21جويلية 1990 وقعت الجزائر اتفاق في إطار نادي باريس يضم تسع اتفاقيا ت ثنائية لإعادة الجدولة على أن يكون المبلغ الكلي للديون المجدولة 7ملاير دولار، وأول تسديد يكون في نهاية1999 والدفع يكون تدريجيا من خلال 25 سداسي وقد أرفقت إعادة الجدولة بوضع برنامج لتصحيح الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد وذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، وبرنامج إعادة الهيكلة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يعتبر هذا ضمان للاستعمال المواد المحررة عن إعادة الجدولة بصفة عقلانية أي ليس لتسديد النفقات الاستهلاكية على حساب الاستثمار ولقد لجأت الجزائر إلى إعادة الجدولة ديونها من أجل منح بعض الوقت وإعطائها فرصة القيام بتصحيحات هيكلية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين أوضاعها الداخلية.

بهذا يكون صندوق النقد الدولي قد لعب دور أساسي في مساعدة الجزائر في تقدم درجة نحو الديمقراطية وذلك بمساعدتها في تسديد ديونها وإنعاش اقتصادها ووضع برامج التصحيح الهيكلي، رغم أنه يتماشى وفقا لمصالح دول الأعضا ء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1].

[1] بحث حول : المديونية الخارجية للجزائر، منتدى اولاد الجزائر لكل الجزائريين و العرب ، www.Awladdz.info

المطلب الثالث: ثورات الربيع العربي وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر.

تعتبر ثورات الربيع العربي من أهم الأحداث التي واجهها العالم العربي بأسره وخاصة في الآونة الأخيرة بحيث أنه كان لها تأثيرا واضحا وجليا على كافة الدول العربية ومنها الجزائر، وقد أدت الانتفاضات التي جرت إلى إسقاط بعض الأنظمة مثل مصر وتونس وفشل المحولات أخرى، كما في سوريا حتى الآن وسبب قيام هذه الانتفاضات هو توفر أربعة عناصر أو شروط أساسية ويمكن لهذه المعايي ر الأربعة أن تستخدم كمعايير تحليلية لتقدير وتقييم لماذا لم تنجح بعض الانتفاضات في البلدان العربية من أقساط أنظمتها، ومدى إمكانية قيام انتفاضات مدينة شعبية أخرى، وتزامن هذه العناصر الأربعة والتقائها سويا يؤدي مباشرة احتمال قيام عمل جماعي شعوبي يهدف إلى التغيير، وهذه العناصر أو الشروط الأربعة هي:

أولا: ينبغي أساسا كسر حاجز الخوف السيكولوجي، حيث أن عامل الخوف لطالما قيد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرد رغم الظروف القاسية والظلم التي يعيشها الشعب.

ثانيا: يجب على الثروة أو الانتفاضة أن تكون ذات طبيعة سليمة.

ثالثا: ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التمسك الاجتماعي ومشاعر المشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع لكي لا يؤثر على الفروقات الدينية والعرقية والطائفية في اظعاف حركة مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية.

رابعا:هو العامل الأهم وهو موقف الجيش من التمرد الشعبي المدني بحيث أنه إذا كان داعما للحركات الشعبية فهنا تكون فرصة أكبر لنجاح الثورة، بينما إذا ما تبنى الجيش موقف النظام الحاكم فسوف ينزل خسائر جمة في صفوف المتظاهرين. [1]

[1] جوناثان ستاينبرج، مقالة في المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 28 سبتمبر 2011، ص 02 – 03.

إن تطبيق هذه العوامل والمعايير الأربعة يساعدنا على فهم النتائج المختلفة للربيع العربي ومن خلال هذه النتائج التي ظهرت نستخلص أهم تأثيراتها على التحول نحو الديمقراطية في مختلف البلدان العربية ومن بينها الجزائر الذي هو موضوع اهتمامنا.

يظهر هذا التأثير جليا من خلال الخطاب الرئيس الجمهورية بوتفليقة يوم 15 أفريل 2011 وتضمن هذا الخطاب السياسي مجموعة من الإصلاحات وهذا مرآه البعض الأنصار على أنه خطوة نحو التحول إلى الإلمام، إذا علنت رسميا عن هذه الإصلاحات سنة 2011، إصلاح قانون الجماعات المحلية" الولاية والبلدية" لتليها في يناير 2012 الإصلاحات الستة وهي:

1 إصلاح نظام الانتخابات.

2 قانون حالات التنافي في العهدة البرلمانية(أي التأكيد من ضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية).

3 قانون توسيع الحظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والتي بموجبه أصبحت الجزائر أول دولة عربية في تمثيل المرأة برلمانيا.

4 قانون الأحزاب السياسية.

5 قانون الإعلام.

6 قانون الجمعيات.[1]

وكذلك قد تلجأ الجزائر إلى اتخاذ القرار وتدابير لتفادي حدوث انتفاضات داخل المجتمع من طرف الشعب ومن بين أهم التدابير التي اتخذتها التدابي ر المالية والتي تتمثل في تقديم قروض مالية للشباب من خلال وكالات CNAG- L'ensej- L'enjem- L'aned وكذلك إصلاحات التي مست مناطق الجنوب بهدف التقليص من البطالة والتهميش.

www.bchaib.net

[1] خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو الآلية التحريرية لأصحاب النجاح و الفشل

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تخوف الشعب الجزائري من ثورات الربيع العربي تجربته التي مر بها في العشرية الحمراء.

هذا ما أكده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على أن الجزائر تعد من دول الأولى في الوطن العربي التي تعرف عزوفا كبيرا عن الاهتمام بالسياسية والمشاركة السياسية وذلك راجع لما عانته في التسعينات من القرن الماضي والتي راح ضحيتها أكثر من 200,000 قتيل وما خالفته من آثار نفسية واجتماعية على العائلات الجزائرية، قد تركت أثرا بالغا في حياة المواطن الجزائري الذي أصبح لا يقبل فتح باب المغامرة السياسية ويبعد عن الحراك السياسي غير أن الإصلاحات المعلنة من طرف الرئيس يراها المعارضين مجرد وهم سرعان ما يزول فهي مشاريع مرتبطة بالدستور 2013 يمهد للانتخابات رئاسية سنة 2014 ستحدد بلا شك هوية الجزائر السياسية المستقبلية.

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يمكن اعتبار مشاريع الإصلاحات التي أصدرها النظام السياسي الجزائري في ربيع تغييرا حقيقيا.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نستخلص أن الجزائر تعرضت لتحول نحو الديمقراطية، وذلك من خلال عدة عوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وثقافية، كما ترتبط تأثيراتها بمجموعة من المتغيرات من كلا البيئتين الداخلية والخارجية وذلك خدمتا لمصالح البيئة الخارجية.

إن الحديث عن مسار الديمقراطي في الجزائر هو مرتبط بعدة أسباب، كغياب الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية في الأوساط الشعبية، وكدا أزمات النظام السياسي كأزمة (المشاركة – الهوية– شرعية– التغلغل)، والسبب الرئيسي في التحول نحو الديمقراطية هو تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الإدارية، وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا.

إن إجراءات التحول الديمقراطي عامة تقتضي الاعتماد على الاختيار الشعبي وشرعية المؤسسات واحترام القانون وتطبيقه والفصل بين السلطات وتكريس التعددية السياسية والحزبية،وحماية حقوق الإنسان وحريته المختلفة، ليست إلا شرطا للوصول إليها، أما بالنسبة للجزائر فهناك آليات الداخلية لتفعيل الديمقراطية كإطار القانوني وعملية التداول على السلطة، والتعددية الحزبية، كما كان للوسائل الإعلام دورا هاما في تفعيلها، بالإضافة إلى أهمية الآليات الخارجية ودورها الأساسي الذي لعبته في تفعيل عملية التحول نحو الديمقراطية كأثر المجتمع المدني العالمي والمنظمات العالمية المالية.

تبين لنا من دراسة هذا الموضوع أن النظام السياسي الجزائري هو في الوقت الحالي ليس نظاما ديمقراطيا بالمعنى الكامل، أي أن الجزائر بوضعها العام سياسيا واقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، مازالت دون مستوى وصفها بالنظام الديمقراطي، كما أنها ليست نظاما استبداديا محضا أو تسلطيا، ولعل أحسن وصف ينطبق عليها هو وصفها بالدولة ذات النظام الديمقراطي المحدود أو النظام السياسي شبه تسلطي أو شبه ديمقراطي، حيث يجمع بين خصائص الديمقراطية وبين بعض خصائص النظم التسلطية أي وجود وتوفر الجزائر على بعض الأسس القاعدية لبناء الديمقراطي.

وفي الأخير لا بد من القول إن المكتسبات التي حققتها الجزائر كبيرة ولا يمكن الاستهانة بها ويمكن القول بأنها قريبة من نقطة اللارجوع إذ أصبح التعايش بين الأفكار والتيارات أمرا محدودا لدى الجميع.

الكتب:

باللغة العربية :

-أحمد حسني ، التحول الديمقراطي في دول العالم العربي ، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة 2004 .

-إبراهيم أبراش ، الديمقراطية بين عالمية الفكرة و خصوصية التطبيق ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2001 .

-هيتنغتون صامويل ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ترجمة عبد الوهاب علوب ، الطبعة 1 ،القاهرة ، دار سعاد الصباح ، 1993 .

-زمام نور الدين ، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (196-1989) ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2002 .

-مهنا محمد نصر ، في النظم الدستورية والسياسية : دراسة تطبيقية ، مكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2005 .

-متيتكس هدى ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث من كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999.

-منصور بلقيس احمد ، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي ، ط 1 ، مكتبة مديولي ، القاهرة ، 2004 .

-عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية مديرية النشر لجامعة قالمة ، الجزائر ، 2006 .

-عبد النور ناجي ، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديموقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2010 .

-العلوي محمد الطيب ،مظاهر المقاومة في الجزائر منذ 1830 إلى ثورة نوفمبر 1954 ، دار البحث ،الجزائر ، 1985 .

-العياشي عنصر ، سوسيولوجية الديمقراطية و التمرد بالجزائر ، الطبعة 1 ، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999 .

-العلوي سعد بن سعيد ، عوائق التحول الديموقراطي في الوطن العربي ، القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999 .

-صدوق عمر ، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 .

-قيرة إسماعيل و آخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، ط 1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 2002 .

-الرياشي سليمان و آخرون ، الأزمة الجزائرية ، (الخلفيات السياسة و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية ، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 1996 .

-رشيد عبد الوهاب حميد ، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني ، الطبعة الأولى دار المدى للثقافة و النشر ، 2003 .

-الشاوي منذر، دولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية و القانونية(فكرة الديمقراطية) الطبعة الأولى ، شركة المطبوعات للتوزيع النشر ، بيروت 2000 .

-غليون برهان ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة و أفاق النمو كتاب حول الخيار الديمقراطي ، دراسة نقدية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت .

باللغة الأجنبية :

- LIPSET . S (1960 political man) : the social bases of politic , garden citry , new york ,double day.

المذكرات :

-أحمد باي ، أفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي و دور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر و مصر ، أطروحة دكتورة في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة دالي إبراهيم الجزائر ، 2008-2009.

-بن نوري حسان ، بحث حول : تأثير المؤسسات المالية الدولية على عملية التحول الديمقراطي ، جامعة محمد خيضر ، مقياس التحول الديمقراطي السنة الأولى ماجيستر ، بسكرة ، 2007-2008 .

-نبيل سليماني ، آيت حسين غنيمة ، دور البنك العالمي في تنمية بلدان العالم الثالث مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة سعد دحلب ، البليدة .

-مخلوف رملي، إشكالية بناء الدولة الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة ، 2004 .

-عبد القادر مسعودي ، التحول الديمقراطي في الجزائر (العوامل الداخلية و الخارجية) شهادة لنيل ليسانس في العلوم السياسية) ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة، 2011 – 2012 .

المجلات و الملتقيات :

-بن عنتر عبد النور ، إشكالية الاستعمار الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 273 ، نوفمبر 2001 ، بيروت ، مركز دراسات الوطن العربي .

-جوناثان ستاينبرج ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، 28سبتمبر2011 .

-نسيمة مسالي ، رقية بن رضوان ، أنيس عامر ، الدين بشير ، رمزي ساري ملتقى التحول الديمقراطي في العالم الثالث ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق و

العلوم السياسية ، آليات و عوامل التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث ، 2008 – 2009 .

مواقع الانترنت :

- www.bchaib.net
- www.studies.aldjazeera.net
- www.worldbank.org/dz

البسملة –

التشكر –

اهداء –

خطة البحث -

مقدمة

Erreur ! Signet non défini.

الفصل التمهيدي: الإطار النظري للتحول الديمقراطي 1

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي 2

والعوامل المتحكمة فيه. –

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي. 3

المطلب الثاني: العوامل الداخلية المتحكمة 5

في عملية التحول الديمقراطي. –

المطلب الثالث: العوامل الخارجية المتحكمة 9

في عملية التحول الديمقراطي. –

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالتحول الديمقراطي. 12

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية اللبرالية. 12

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية الانتقالية. 13

المطلب الثالث: مفهوم الترسيخ الديمقراطي. 14

الفصل الأول: أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر. 16

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية 17

(الأسباب الداخلية). –

المطلب الأول: الأزمة السياسية. 18

المطلب الثاني: أزمات النظام السياسي. 21

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الاقتصادية 25

والاجتماعية والثقافية والإدارية. -

المبحث الثاني: متغيرات البيئة الخارجية 31

(الأسباب الخارجية). -

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية. 32

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية. 33

الفصل الثاني: آليات تفعيل الديمقراطية بالجزائر. 35

المبحث الأول: آليات الداخلية لتفعيل الديمقراطية 36

في الجزائر.–

المطلب الأول: الإطار القانوني 37

وعملية التداول على السلطة. -

المطلب الثاني: التعددية الحزبية. 43

المطلب الثالث: دور وسائل الإعلام 47

وحرية المشاركة السياسية.

المبحث الثاني: آليات الخارجية لتفعيل الديمقراطية بالجزائر. 50

المطلب الأول: آثر المجتمع المدني العالمي 51

على الجزائر. -

المطلب الثاني: المنظمات العالمية المالية 53

وأثرها على الجزائر. -

المطلب الثالث: ثورات الربيع العربي 57

وأثرها على التحول الديمقراطي بالجزائر. -

خاتمة 60

قائمة المصادر و المراجع 62

الفهرس -